البنك المركزي العراقي

دائرة الاحصاء والابحاث

مؤشرات السلامة المالية في العراق

للمدة 2015Q2 – 2019Q2

إشراف

جنان إسماعيل إبراهيم

مدير عام دائرة الإحصاء والابحاث

إعداد

حسين خالد حسين

باحث

قسم النمذجة الاقتصادية والتنبؤ

قائمة المحتويات

التسلسل	الموضوع	رقم الصفحة
	المقدمة	أ
أولاً	تاريخ مؤشرات السلامة المالية FSI	1
ثانياً	الفرق بين مؤشرات السلامة المالية FSI والإحصاءات النقدية	3
ثالثاً	القطاعات الرئيسية لمؤشرات السلامة المالية	4
رابعاً	مؤشرات السلامة المالية والاقتصاد الكلي	5
خامساً	تجميع مؤشرات السلامة المالية في العراق	7
سادساً	القطاع المصرفي في العراق	7
سابعاً	مؤشرات السلامة المالية في العراق	9
سابعاً - أ	مؤشرات كفاية رأس المال	9
سابعاً - ب	مؤشرات جودة الأصول	12
سابعاً - ج	مؤشرات الإيرادات والربحية	19
سابعاً - د	مؤشرات السيولة	24
سابعاً - هـ	مؤشرات الحساسية لمخاطر السوق	26
ثامناً	المصادر	28

قائمة الجداول

التسلسل	الموضوع	رقم الصفحة
1	عدد الدول التي جمعت مؤشرات السلامة المالية	2
2	نسب النمو السنوي لإجمالي القروض والقروض المتعثرة في المصارف الخاصة	13
3	التوزيع القطاعي للقروض في المصارف الحكومية	15
4	التوزيع القطاعي للقروض في المصارف الخاصة	15
5	نسب ROA و ROE في المصارف الحكومية والخاصة	23

قائمة الاشكال

التسلسل	الموضوع	رقم الصفحة
1	موجودات القطاع المصرفي	8
2	رأس مال القطاع المصرفي	8
3	الائتمان النقدي في القطاع المصرفي	8
4	الودائع في القطاع المصرفي	8
5	رأس المال التنظيمي الى الأصول المرجحة بالمخاطر	9
6	رأس المال الأساسي التنظيمي الى الأصول المرجحة بالمخاطر	10
7	نسبة رأس المال الى الأصول	11
8	القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات كنسبة من رأس المال	11
9	اجمالي القروض في المصارف الحكومية والخاصة	11
10	القروض المتعثرة الى اجمالي القروض	13
11	المخصصات الى القروض المتعثرة	14
12	القروض المقومة بالعملات الأجنبية الى اجمالي القروض	17
13	الخصوم المقومة بالعملات الأجنبية الى اجمالي الخصوم	18
14	العائد على الأصول	19
15	العائد على رأس المال	20
16	نسبة هامش الفائدة الى اجمالي الدخل	21
17	دخل التداول الى اجمالي الدخل	21
18	المصاريف بخلاف الفائدة الى اجمالي الدخل	22
19	نفقات العاملين الى المصروفات بخلاف الفائدة	22
20	الأصول السائلة الى اجمالي الأصول	24
21	الأصول السائلة الى الخصوم قصيرة الاجل	25
22	ودائع العملاء الى اجمالي القروض	25
23	الودائع المستقرة في المصارف الحكومية والخاصة	26
24	المركز الصافي المفتوح بالعملات الأجنبية الى راس المال	27
25	المركز الصافي المفتوح في حصص الملكية الى راس المال	27

المقدمـة

توفر مؤشرات السلامة المالية نظرة ثاقبة على سلامة وصحة المؤسسات المالية في البلد، وكذلك قطاع الشركات والأسر، إضافة الى انها تدعم تحليل الاستقرار المالي والاقتصادي. وتقدم مؤشرات السلامة المالية (Financial Soundness Indicators **FSI**) مجموعة رئيسية من المعلومات حول المؤسسات المالية، والأسواق التي تعمل فيها هذه المؤسسات، كما وتعد مؤشرات السلامة المالية مجموعة حديثة نسبياً من الإحصاءات النقدية والتي تم اعتمادها من قبل صندوق النقد الدولي IMF وبالتنسيق مع المنظمات الدولية والبلدان الأعضاء.

تعتبر المؤشرات الرئيسية لجهات تلقي الودائع (المصارف) في الـ FSI مألوفة لدى جميع المشرفين والمحللين الماليين نتيجة استخدامها لسنوات عديدة في عمليات الرقابة والاشراف المصرفي وذلك قبل ان يتم استخدامها كإحصائيات اقتصادية، مما جعلها تدخل بشكل رئيسي في أنظمة المراقبة المالية وتقارير الاستقرار المالي التي يعدها صندوق النقد الدولي والبنوك المركزية في البلدان الاعضاء، وذلك لان الغرض من استخدام تحليلات FSI هو لتحديد نقاط الضعف المحتملة في النظام المالي وتقييم مرونتها، كما ويعد الهدف الرئيسي لـ IMF من تطوير نظام FSI هو ضمان توافر بيانات قابلة للمقارنة دوليا تخص استقرار النظم المالية لعدد كبير من البلدان بحيث تتمكن من اكتشاف نقاط الضعف المحتملة وتجنب الأزمات المستقبلية قبل وقوعها، ولذلك يتم نشر مؤشرات السلامة المالية لجميع البلدان المشاركة على الموقع الالكتروني لصندوق النقد الدولي.

ملخص تقني عن تحليل مؤشرات السلامة المالية في العراق

تعد المصارف الحكومية هي المهيمن الأكبر على النشاطات المصرفية في العراق، إذ تشكل موجوداتها نحو (80%) من اجمالي المجودات، فضلاً عن ان القروض المقدمة من قبل المصارف الحكومية تشكل (84%) من اجمالي القروض، كما وان ودائعها تشكل (86%) من اجمالي الودائع المصرفية.

وبالنسبة لمؤشرات السلامة المالية المطبقة على المصارف العراقية، نجد ان **مؤشرات كفاية رأس المال** تشير الى ارتفاع كبير في القدرة الرأسمالية للمصارف الخاصة بالمقارنة مع المصارف الحكومية نتيجة ارتفاع عدد المصارف الخاصة واستجابة لتوجيهات البنك المركزي بزيادة رأس مال المصارف الى (250) مليار دينار كحد أدنى، هذا فضلاً عن ان ارتفاع الأصول المرجحة بالمخاطر للمصارف الحكومية يشير الى زيادة انخراطها في الأنشطة المصرفية أكثر بكثير من المصارف الخاصة، كما ان القدرة الرأسمالية الكبيرة للمصارف الخاصة – بالمقارنة مع المصارف الحكومية - على تغطية الخسائر المتوقعة في القروض المتعثرة هو نتيجة لانخفاض القروض المقدمة من قبل المصارف الخاصة، وبالتزامن مع ارتفاع رؤوس أموالها.

وبالنسبة **لمؤشرات جودة الأصول** نجد ان القروض المتعثرة في المصارف الخاصة ذات اتجاه تصاعدي مرتفع فوصلت الى (46.9%) من اجمالي القروض المقدمة مما قد يشير الى عدم انضباط المصارف الخاصة في تقديم القروض، خاصةً وان مخصصات خسائر القروض تنخفض بمرور الوقت مع الارتفاع المستمر في القروض المتعثرة، بينما في المصارف الحكومية وصلت النسبة الى (13.5%) وهذا الاختلاف قد لا يشير الى جودة افضل للأصول في المصارف الحكومية وذلك لأن مراجعة مؤشر التوزيع القطاعي للقروض يشير الى ان قطاع الحكومية المركزية هو المقترض

الأكبر من المصارف الحكومية، لذا فان الحكم على جودة أصول المصارف الحكومية يتطلب الوصول الى بيانات التوزيع القطاعي للقروض المتعثرة.

وبالنسبة **لمؤشرات الإيرادات والربحية** نجد ان العائد على الأصول والعائد على رأس المال مستقران نوعاً ما في المصارف الحكومية، بينما تمتاز العوائد في المصارف الخاصة بعدم الاستقرار، إذ تشير البيانات الى التدهور السريع في ربحية المصارف الخاصة في السنوات الأربعة الأخيرة وهو ما يمكن اعتباره كمؤشر تحذيري لحدوث ازمة مصرفية.

تعتمد المصارف الخاصة بشكل أكبر على أنشطة السوق في توليد أرباحها، لذا فان تقليص فجوة سعر الصرف أدت الى انخفاض أرباحها بشكل مؤثر مما أثر على أدائها العام، خاصة وان المصارف الخاصة تتمتع بقدر كبير من المصاريف الإدارية والتي قد تصل الى أكثر من (100%) من اجمالي الدخل، بينما المصارف الحكومية تعتمد بشكل كبير على الدخل المتولد من الفائدة.

وبالنسبة **لمؤشرات السيولة** نجد ان المصارف العراقية تمتلك سيولة كافية في مواجهة الصدمات المفاجئة، مع العلم ان المصارف الخاصة تمتلك سيولة أكبر من المصارف الحكومية، إلا ان مؤشر ودائع العملاء الى اجمالي القروض قد يكون متحيزاً في لدى المصارف الحكومية نتيجة لآلية الاحتساب.

وبالنسبة **لمؤشرات الحساسية لمخاطر السوق**، فنجد ان المصارف الخاصة لديها قدرة على تحمل صدمات سعر الصرف التي قد تتعرض لها الميزانية العمومية، بينما المصارف الحكومية كانت تملك مركز صافي بقيم سالبة نتيجة انخفاض الأصول المقومة بالعملة الأجنبية عن الخصوم المقومة بالعملة الأجنبية، إلا انه خلال فترة جمع البيانات (2015Q2 – 2019Q2) نجد ان الأصول المقومة بالعملة الأجنبية بدأت تنمو بشكل سريع جداً وأكثر من نمو الخصوم المقومة بالعملة الأجنبية وهو ما قد يعرضها لمخاطر أكبر نتيجة أية صدمات تصيب أسعار الصرف.

أولا: تاريخ مؤشرات السلامة المالية FSI:

كشفت الازمة الاسيوية في 98-1997 عن وجود ثغرات كبيرة في توافر بيانات احصائية عن القطاع المالي والقطاع الخارجي مما جعل السلطات الاقتصادية الوطنية والدولية تقف مكتوفة الايدي لعدم توافر المعلومات المطلوبة لاتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، لذا فان IMF استجاب بمبادرات احصائية عديدة أثمرت عن ظهور مشروع مؤشرات السلامة المالية FSI الذي يوفر مجموعة من البيانات والادوات لمراقبة المخاطر والتقلبات في النظام المالي المحلي.

بدأ IMF بمشروع FSI في عام 1999 من خلال عقد اجتماع كبير مع مجموعة من الخبراء والمسؤولين من عدة بلدان ومنظمات دولية وإقليمية، وكذلك القائمين على وضع المعايير، إذ تم التأكيد على الحاجة لوجود بيانات تفصيلية عن القطاع المالي إضافة الى تحديد المؤشرات المهمة التي ينبغي جمعها، وبما انه لا يوجد نموذج عالمي مقبول يحدد انواع المعلومات التي ينبغي تجميعها فقد اجرى IMF في منتصف عام 2000 مسح احصائي شمل اكثر من 100 دولة بخصوص استخدام وتجميع ونشر مؤشرات الحيطة الكلية، مما سمح للIMF تحديد المجموعة الأساسية (Core) من FSI التي ينبغي تجميعها فضلاً عن المؤشرات الساندة (Encourage) التي قد تختارها البلدان اعتماداً على الظروف الوطنية، واستمر العمل على مشروع FSI الى ان تم نشر دليل مختص بتجميع مؤشرات السلامة المالية في عام 2006، والذي قدم ارشادات حول التعريفات والمفاهيم والمصادر والتقنيات اللازمة لتجميع ونشر مؤشرات سلامة مالية متسقة داخلياً وقابلة للمقارنة عبر البلدان وهو ما يوفر معلومات حول السلامة المالية للنظام المالي العالمي، وبقى العمل مستمر على تطوير آليات جمع بيانات السلامة المالية لغاية الآن، إذ نشر IMF في عام 2019 دليل تجميع مؤشرات السلامة المالية كمسودة أولية أضاف فيها IMF مؤشرات جديدة كما وطور آلية احتساب المؤشرات السابقة وذلك لأجل زيادة قابلية المقارنة والاتساق في بيانات القطاع المالي عبر البلدان.

تعمل 133 دولة على جمع بيانات السلامة المالية من أصل 189 دولة عضو في صندوق النقد الدولي – كما في الجدول (1) – وعلى الرغم من اتساع نطاق احتساب FSI بين الدول إلا ان مؤشرات السلامة المالية لا يتم احتسابها بشكل كامل خاصة تلك المؤشرات التي تتطلب اجراء مسوحات خاصة، حيث نجد ان الدول التي تجمع المؤشرات المتعلقة بقطاع الشركات وقطاع الأسر قليلة جدا، وكذلك فان مؤشر اسعار العقارات الذي يتمتع بأهمية كبيرة في تقييم السلامة المالية للقطاع المصرفي يتم احتسابه بشكل ضيق.

الجدول (1): عدد الدول التي جمعت مؤشرات السلامة المالية كما منشور في IMF ولغاية (Oct-2019)

الرمز	اسم المؤشر	عدد البلدان
	جهات تلقي الودائع: المجموعة الأساسية	
I001	رأس المال التنظيمي الى الأصول المرجحة بالمخاطر	133
I002	رأس المال الأساسي التنظيمي الى الأصول المرجحة بالمخاطر	133
I003	القروض المتعثرة بعد خصم المحصصات كنسبة من رأس المال	132
I004	القروض المتعثرة كنسبة الى اجمالي القروض	132
I005	التوزيع القطاعي للقروض الى اجمالي القروض	125
I006	العائد على الأصول	133
I007	العائد على رأس المال	133
I008	نسبة هامش الفائدة الى اجمالي الدخل	133
I009	المصروفات بخلاف الفائدة الى اجمالي الدخل	133
I010	الأصول السائلة الى اجمالي الأصول (نسبة سيولة الأصول)	132
I011	الأصول السائلة الى الخصوم قصيرة الاجل	130
I012	المركز الصافي المفتوح بالعملات الأجنبية الى رأس المال	111
	جهات تلقي الودائع: المجموعة المساندة	
I013	نسبة رأس المال الى الأصول	128
I014	الانكشافات الكبيرة الى رأس المال	89
I015	التوزيع الجغرافي للقروض الى اجمالي القروض	50
I016	مركز الأصول الإجمالي في المشتقات المالية الى رأس المال	81
I017	مركز الخصوم الإجمالي في المشتقات المالية الى رأس المال	81
I018	دخل التداول الى اجمالي الدخل	111
I019	مصروفات العاملين الى المصروفات بخلاف الفائدة	122
I020	الفرق بين سعر الفائدة المرجعي على القروض وعلى الودائع	68
I021	الفرق بين أسعار الفائدة العليا والدنيا فيما بين البنوك	40
I022	ودائع العملاء الى اجمالي القروض (بخلاف ما بين البنوك)	120
I023	القروض المقومة بالعملة الأجنبية الى اجمالي القروض	110
I024	الخصوم المقومة بالعملة الأجنبية الى اجمالي الخصوم	109
I025	المركز المفتوح الصافي في حصص الملكية الى رأس المال	53
	الشركات المالية الأخرى	
I026	أصول الشركات المالية الأخرى الى اجمالي الأصول في النظام المالي	52
I027	أصول الشركات المالية الأخرى الى الناتج المحلي الاجمالي	56
	الشركات غير المالية	
I028	اجمالي الدين الى رأس المال	29
I029	العائد على رأس المال	27
I030	الإيرادات الى مصروفات الفائدة واصل الدين	15
I031	الانكشاف الصافي لمخاطر العملة الأجنبية الى راس المال	6
I032	عدد إجراءات الإفلاس التي شرع باتخاذها	19
	الاسر المعيشية	
I033	قروض الاسر الى الناتج المحلي الإجمالي	45
I034	مدفوعات خدمة الدين واصل الدين المستحقة على قطاع الاسر الى الدخل	21
	سيولة السوق	
I035	متوسط الفرق بين سعري الشراء والبيع في سوق الأوراق المالية	16
I036	متوسط التعامل اليومي في سوق الأوراق المالية	22
	أسواق العقارات	
I037	أسعار العقارات السكنية	44
I038	أسعار العقارات التجارية	18
I039	القروض العقارية السكنية الى اجمالي القروض	85
I040	القروض العقارية التجارية الى اجمالي القروض	76

ثانيا: الفرق بين مؤشرات السلامة المالية FSI والإحصاءات النقدية

يتم تجميع مؤشرات السلامة المالية للمصارف من الكشوفات المالية القطاعية (والتي تشتمل على بيان الدخل والمصروفات، والميزانية العمومية، وبنود التذكرة) [1]، والتي تم تجميعها بشكل صريح لغرض تجميع هذه المؤشرات، وتقدم هذه الكشوفات البيانات اللازمة لاحتساب المؤشرات إضافة الى تعريفات محددة والمبادئ المحاسبية المستخدمة في الاحتساب، لذا فان استخدام مصادر بيانات بديلة لقطاع المصارف – الميزانية العمومية القطاعية لشركات الإيداع الأخرى **ODC's** (Other Depository Corporations) – لا يسمح بتجميع جزء بسيط من مؤشرات السلامة المالية الرئيسية والتشجيعية لقطاع المصارف بسبب الغياب التام لبعض أنواع بيانات من هذه الإحصاءات، وحتى عندما يكون هناك تشابه في بند من بنود الإحصاءات النقدية والسلاسل الأساسية للـ FSI ، فانه غالبا ما يكون هناك اختلاف في المفاهيم والمبادي المحاسبية للاحتساب، لذلك من المهم معرفة الفروق الرئيسية بين FSI والإحصاءات النقدية، وهي كما يلي:

- **مصادر البيانات:** ان البيانات الخاصة بـ FSI يتم الحصول عليها من الميزانية العمومية القطاعية وكشف الدخل، بينما الإحصاءات النقدية تستمد مصادر بياناتها من الميزانية العمومية القطاعية.
- **أساس التوحيد:** يتم توحيد البيانات الخاصة FSI إما على المستوى المحلي او على أساس قطاعي أو عبر الحدود، أو على أساس التوحيد القطاعي/ عبر الحدود والذي يتضمن جميع الكيانات المدمجة، بينما الإحصاءات النقدية تجمع بياناتها على أساس توحيد محلي.
- **تعريف جهات تلقي الودائع (المصارف):** تعرف المؤسسات الأم في العينة تحت اطار الـ FSI بأنها جميع المؤسسات التي تعتبر من الناحية القانونية مصارف (أي انها خاضعة للقوانين المصرفية) حتى وان كان جزء من التزاماتها لا تدخل ضمن عرض النقد الواسع، بينما المؤسسات الأم في الإحصاءات النقدية لا تعتبر من الناحية القانونية مصارف اذا كان جزء من التزاماتها لا يدخل ضمن عرض النقد الواسع، إضافة الى ذلك، فان صناديق سوق المال **MMF's** (money market funds) لا يتم تضمينها في المؤسسات الأم للـ FSI، بينما يتم تضمينها في الإحصاءات النقدية اذا كانت جزء منها يدخل في عرض النقد الواسع.
- **تقييم الأصول:** في الـ FSI، يتم تقييم الاستثمارات المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق عند التكلفة غير المستهلكة باستخدام طريقة الفائدة الفعالة، بينما في الإحصاءات النقدية يتم تقييمها عند القيمة السوقية او القيمة العادلة.
- **تسجيل اجمالي الأصول:** تسجل الأصول على أساس اجمالي، بحيث ان المخصصات المفروضة على الأصول الضعيفة لا يتم استبعادها، بينما تسجل الاصول الـ FSI كصافي من المخصصات.
- **تعديلات التوحيد داخل المجموعة (المراكز والأصول):** يتم تنفيذ جميع تعديلات التوحيد داخل المجموعة بالنسبة للمراكز والتدفقات في الـ FSI، بينما لا يتم تنفيذ هذه التعديلات داخل المجموعة في الميزانيات العمومية للإحصاءات النقدية، باستثناء تلك التي تحدث بين المصارف الأم وفروعها.

[1] منهجية احتساب مؤشرات السلامة المالية، كما في الملحق رقم (1).

ثالثاً: القطاعات الرئيسية لمؤشرات السلامة المالية

كما في الجدول (1)، نجد بان تقييم السلامة المالية للقطاع المالي يتطلب الحصول على (40) مؤشر موزعة على خمسة قطاعات، وهي كالآتي:

- قطاع جهات تلقي الودائع (المصارف)

تتشابه بيانات FSI المختصة بجهات تلقي الودائع بمعايير CAMELS – كفاية راس المال C، جودة الاصول A، جودة الادارة M، الربحية E، السيولة L، الحساسية لمخاطر السوق S - المطبقة من قبل الجهات الإشرافية بشكل فردي على المصارف، إلا ان مؤشرات السلامة المالية لا تقوم باحتساب بيانات عن كفاءة الإدارة، لذلك يمكن ان نطلق عليها معايير CAELS، إضافة الى ان FSI يتم تجميعها على أساس كلي فهي تشمل جميع جهات تلقي الودائع في البلد، ويتم تقسيم المؤشرات FSI الخاصة بالمصارف الى مؤشرات رئيسية ومؤشرات مساندة.

- قطاع الشركات المالية الاخرى

تساعد FSI في قطاع الشركات المالية الأخرى على مراقبة المخاطر المحتملة الناشئة عن هذا القطاع، حيث تقدم هذه المؤشرات معلومات عن حجم قطاع الشركات المالية الأخرى – أصول الشركات المالية الأخرى الى اجمالي أصول النظام المالي - وذلك لمعرفة أهميتها النظامية وبالتالي معرفة مقدار الضرر الذي قد يتعرض له القطاع المالي في حالة تعرض قطاع الشركات المالية الأخرى للصدمات، وايضاً يوفر مؤشر اجمالي أصول الشركات المالية الأخرى الى اجمالي الناتج المحلي الإجمالي معلومات عن أهمية هذا القطاع، وعلى الرغم من ان المصارف غالباً ما تكون هي المسيطرة على القطاع المالي في البلدان النامية والناشئة، إلا ان مؤشرات الـ FSI التي تخص الشركات المالية الأخرى تقدم دليلاً عملياً وسريعاً حول هذه النتيجة، لذا فانه من غير المرجح ان تُعرض هذه الشركات القطاع المالي الى مخاطر نظامية مما يجعل تركيز تحليل الاستقرار المالي ينصب نحو القطاع المصرفي.

- قطاع الشركات غير المالية

تعتمد المحافظ الائتمانية للمصارف على الملاءة المالية والربحية لقطاع الشركات غير المالية، لذا من المهم مراقبة الوضع المالي للشركات غير المالية، ويمثل ارتفاع **نسب الرافعة المالية** – اجمالي الدين الى حقوق الملكية – مؤشر سلبي يزيد من خطر إصابة قطاع الشركات بالصدمات، فضلا عن ان انخفاض **ربحية الشركات** – العائد على حقوق الملكية – يقلل من قوتها وقدرتها على تسديد التزاماتها مما يعتبر مؤشرا على الضائقة المالية، إضافة الى ان قياس **التدفق النقدي** – الأرباح الى الفوائد والمصروفات الرئيسية – يزيد من قدرة المحللين على مراقبة السلامة المالية للقطاع المالي، حيث ان السيولة العالية للشركات تزيد من قدرتها على تنفيذ اعمالها دون خطر التعرض لخسائر وبالتالي زيادة قدرتها على تسديد التزاماتها اتجاه المصارف، واخيراً يزيد تعرض الشركات **لمخاطر أسعار الصرف** من احتمالية خسائرها وبالتالي التأثير على جودة الأصول المصرفية.

- قطاع الأسر

ان القطاع المصرفي يتعرض لمخاطر التغيرات في قطاع الاسر عن طريق حجم القطاع وأنماط استهلاكه، ويركز معظم التحليل على مدى قدرة قطاع الاسر على تسديد التزاماته المالية اتجاه المصارف.

يشكل قطاع الشركات وقطاع الأسر النسبة الأكبر من اجمالي مقترضي القطاع المصرفي[1]، لذا فان توافر بيانات الـ FSI عن القطاعين يساعد في معرفة الوضع المالي وتحديد نقاط الضعف في القاعدة الأكبر لعملاء المصارف، لذلك فان مؤشرات ال FSI الإضافية تركز على درجة الرافعة

[1] في الغالبية العظمى من دول العالم يشكل قطاعي الشركات والأسر النسبة الأكبر من المقترضين، بينما في العراق تشكل الحكومة القاعدة الأكبر، كما سنرى لاحقاً.

المالية ونسبة المديونية للقطاعين وبالتالي مقدرتهم على تسديد التزاماتهم للقطاع المصرفي، حيث ان نسب الدين المرتفعة في القطاعين لها تأثير سلبي قوي في الاستهلاك والاستثمار، وتواجه البلدان التي تمتاز بوجود كبير للقطاع غير الرسمي مشكلة في الحصول على بيانات ذات معنى عن الميزانية العمومية للأسر والشركات مما يجعل من الصعب وجود نظام للإنذار المبكر يمكن الاعتماد عليه.

- القطاع العقاري

اثبتت العديد من التجارب الدولية بان الزيادات السريعة في أسعار العقارات غالباً ما يتبعها تباطؤ حاد في النمو الاقتصادي مما يكون له تأثير سلبي على سلامة القطاع المصرفي وذلك بسبب التأثير على جودة الائتمان وقيمة القروض المضمونة بالعقارات، لذلك يركز تحليل مؤشرات السلامة المالية على المستوى العام لأسعار العقارات ومدى انكشاف المصارف لأسواق العقار، وبذلك يمكن ان تقدم مؤشرات السلامة المالية الخاصة بأسواق العقارات نظرة استشرافية حول نقاط الضعف في القطاع المالي، إذ يدل تركز الائتمان في قطاع معين الى احتمالية وجود خلل[1]، ولكن البيانات عن تعرض القطاع المصرفي الى التغيرات في قطاع العقارات قد لا توضح مواطن الخلل بوضوح إلا ان مؤشر أسعار العقارات قد توضح مواطن الخلل من خلال تحديد مواعد الفقاعات في قطاع أسعار العقارات، ويجب ان نشير الى ان توفر بيانات عن أسعار العقارات يعد مشكلة في اغلب الدول.

رابعاً: مؤشرات السلامة المالية والاقتصاد الكلي

ان الضعف في الميزانية العمومية للمصارف يمكن ان يؤثر على توفير الائتمان وبالتالي التأثير على القطاع الحقيقي، فعلى سبيل المثال فان الخسائر الناتجة عن القروض المتعثرة او الزيادة في أسعار الفائدة قصيرة الاجل المدفوعة ستؤدي الى تآكل راس مال المصارف، فاذا لم تتمكن المصارف من رفع رؤوس أموالها في الاجل القصير تكون غير قادرة على زيادة الائتمان بالشكل المطلوب، وكذلك فان الخسائر المتزايدة قد تؤدي الى شكوك حول المحافظ المالية للمصارف مما ينتج عنه انخفاض ثقة المودعين والدائنين، وفي هذه الحالة فان البنوك الضعيفة ستشهد ارتفاع تكاليف الاقتراض في سوق ما بين البنوك، وفي حالات الخسائر القصوى فان هذه البنوك قد تفقد قدرة الوصول الى السوق بشكل كامل، إضافة الى ان المودعين قد يسارعون الى سحب ودائعهم مما سيجعل المصارف الضعيفة تسحب خطوط الائتمان من مقترضيها بالتالي نقل النقص في السيولة من الميزانية العمومية للمصارف الى القطاع الاقتصادية الاخرى.

عندما تواجه اغلب المصارف مشاكل في السيولة، او ان الدائنين لا يمكنهم التمييز بين البنوك الضعيفة والقوية، فان الآثار على استقرار الاقتصاد الكلي ستكون حقيقية، اذ ان الودائع المسحوبة لن ترجع الى النظام المالي المحلي ولكنها ستبقى في صورة نقد (كاش) او ستستثمر في الخارج – في الاقتصادات المفتوحة نسبياً -، ومن المرجح ان يتعرض سعر الصرف للضغط مما سيشجع على هروب المزيد من العملة الى الخارج، بالتالي فاذا كانت المصارف معرضة بشكل مباشر او غير مباشر لمخاطر سعر صرف العملات الأجنبية فان الانخفاض في قيمة العملة سيزيد من الخسائر المالية مما يزيد من خطورة الازمة، اما اذا كانت شرائح كبيرة من المصارف تتمتع برصانة مالية فان الذعر المصرفي - المتأتي بسبب انخفاض السيولة لدى المصارف الضعيفة - سيتم استيعابه، اذ ان الودائع ستنتقل من المصارف الضعيفة الى المصارف القوية بالتالي ستكون هذه المصارف قادرة على إعادة استثمار

الاقتصاد الكلي ومؤشرات السلامة المالية: دراسة تطبيقية

باستخدام نماذج Panel، تم دراسة العلاقة بين FSI (كفاية رأس المال، جودة الاصول والربحية) ومتغيرات الاقتصاد الكلي، وتوصل البحث الى ان FSI تتقلب بقوة مع دورة الاعمال ومعدل التضخم، وان اسعار الفائدة قصيرة الاجل وسعر الصرف الحقيقي يعتبران محددات رئيسية للـ FSI.

Rita Babihuga, 2007

[1] تعمل دائرة الإحصاء والأبحاث حالياً على احتساب مؤشرات تعرض القطاع المصرفي لمخاطر القروض العقارية.

الودائـع لتمويـل قطـاع الشـركات، ومـن المحتمـل ان المصـارف القويـة سـتكون قـادرة علـى الاسـتمرار بالاقتراض من المستثمرين الأجانب للاستمرار بتمويل مشاريع استثمارية مربحة.

ممـا سـبق، فـان الضـعف فـي القطـاع المصـرفي يمكـن ان يـؤدي الـى انخفـاض حـاد فـي ودائـع البنـوك والالتزامـات المصـرفية الأخـرى والائتمـان المصـرفي، ممـا يـؤدي الـى انخفـاض الإنتـاج والاسـتثمار، وان ضـعف المصـارف يمكـن ان يـؤدي الـى تـدفق رؤوس الأمـوال الـى الخـارج والانخفـاض فـي قيمـة سـعر الصـرف إذ يقـوم الـدائنون الأجانـب بسـحب خطـوط الائتمـان الخاصـة بهـم الـى بنـوك أخـرى خـارج البلد، إضافة الى ان المستثمرين المحليين سيبحثون عن مصارف آمنة خارج البلد.

ان السـلامة الماليـة للقطـاع المـالي تتـأثر بشـكل كبيـر بمتغيـرات الاقتصـاد الحقيقـي، ففـي حالـة حـدوث هبـوط فـي النشـاط الاقتصـادي فـان المصـارف مـن المحتمـل ان تتخـذ تـدابير احترازيـة للاحتفـاظ بقـدر أكبـر مـن رأس المـال، كمـا ان جـودة الاصـول سـتنخفض نتيجـة للمخـاطر التـي سـتتعرض لهـا القطاعـات الاقتصـادية بسـبب الهبـوط فـي دورة الاعمـال، ممـا سـيؤدي الـى الانخفـاض فـي الربحيـة التـي لهـا دور كبيـر فـي زيـادة معـدلات الركـود الاقتصـادي كمـا مـر بنـا، كمـا ان حـدوث تـأثير التغيـرات فـي معـدلات التضـخم علـى رأس المـال يعتمـد علـى مقـدار تـأثر دخـل المصـارف بـالتغيرات فـي التضـخم، كمـا ان تـأثيره علـى جـودة الاصـول يعتمـد ايضـا علـى مـا اذا كـان التضـخم متوقعـا ام لا، ومـا اذا كـان يتـزامن مـع الهبـوط فـي النشـاط الاقتصـادي، امـا ارتفـاع التضـخم فمـن الممكـن ان يزيـد مـن هـامش الفائـدة مـع الارتفـاع فـي تكـاليف المعـاملات التـي يقـوم بهـا المصـرف، لـذا فـان تـأثير التضـخم علـى ربحيـة المصـارف يعتمد اكثر على ما اذا كان سيرفع التكاليف او الايرادات.

يعتمـد تـأثير اسـعار الصـرف علـى رؤوس الامـوال وربحيـة المصـارف علـى حصـة اصـول النظـام المصـرفي المحـتفظ بهـا فـي الخـارج، امـا آثـار سـعر الصـرف علـى جـودة الاصـول فإنهـا تعتمـد علـى هيكـل الائتمـان فـي النظـام المصـرفي اضـافة الـى التـأثير المحتمـل لسـعر الصـرف علـى المقترضـين، كمـا ان ارتفـاع اسـعار الفائـدة الحقيقيـة سـيؤدي الـى زيـادة ربحيـة المصـارف وبالتـالي زيـادة فـي رؤوس اموالهـا إلا انها من الممكن ان تكون الاصول اقل جودة بسبب عدم قدرة المقترضين على السداد.

ويجـب ان نشـير هنـا الـى ان الـ FSI تعتبـر متخلفـة زمنيـاً وذلـك لأن أحـدث البيانـات المتاحـة سـتوفر صـورة عـن النظـام المـالي كمـا كـان موجـوداً قبـل ثلاثـة أشـهر، بالتـالي فـان الاعتمـاد علـى مؤشـرات FSI فـي التنبـؤ بالمسـتقبل يكـون ناجحـاً عنـد اسـتقرار الاوضـاع الاقتصـادية ولكـن مـن المحتمـل ان تكـون الرؤيـة محـدودة عنـدما يغيـر الاقتصـاد مسـاره، وهـو مـا يـنعكس علـى اسـتخدام FSI فـي النمـاذج التنبؤيـة، فـلا توجـد حاجـة لنمـوذج قـوي للتأكـد مـن ان الازمـة المصـرفية مرتبطـة بالانخفـاض الكبيـر فـي مؤشـرات كفايـة رأس المـال، او ان انخفـاض العائـد علـى حقـوق المسـاهمين يمكـن ان يتنبـأ بحـدوث أزمـة، إلا ان هـذه النتـائج يـتم التوصـل اليهـا فـي مجـال البحـث الاكـاديمي بينمـا صـانعي السياسـات يحتـاجون الـى وقـت للحصـول علـى البيانـات لاتخـاذ الاجـراءات المناسـبة، بالتـالي يجـب الحـذر وعـدم التسـرع فـي التعامـل مـع نتائج تحليل مؤشرات السلامة المالية.

خامسا: تجميع مؤشرات السلامة المالية في العراق

ابتدأ العراق بالعمل الحثيث على جمع مؤشرات السلامة المالية منذ عام 2016 ولغاية نهاية عام 2019 - ولا زال العمل مستمراً على تحسين جودة البيانات - وبالتعاون الوثيق بين دائرة الإحصاء والابحاث وصندوق النقد الدولي في إعداد البيانات الوصفية للـ FSI، بما في ذلك المعلومات المفيدة لتفسير هذه المؤشرات وفق المنهجية المعتمدة، وذلك لأهميتها في مراقبة السلامة المالية على مستوى القطاع المصرفي ككل وكذلك لأغراض النشر على موقع مؤشرات السلامة المالية لصندوق النقد الدولي، وقد اعتمدت البيانات ونشرت على موقع الصندوق في نهاية عام 2019 واصبح بإمكان الدول الأعضاء في الصندوق التي ترغب باحتساب هذه المؤشرات الاعتماد عليها كمرجع للاستفادة من تجربة العراق في عملية جمع ووصف المؤشرات الخاصة بالـ FSI ، حيث اكتملت عملية التجميع لبعض المؤشرات إذ تم احتساب (19) مؤشر من أصل (25) تختص بجهات تلقي الودائع (المصارف)، وبما ان مؤشرات السلامة المالية تختص بتحليل تأثير القطاع المصرفي على الاقتصاد الكلي، فقد تم تقسيم عملية جمع المؤشرات الى مؤشرات سلامة مالية بالنسبة للمصارف الحكومية والمصارف الخاصة[1]، كما وتم – بناءً على طلب دائرة الإحصاء والأبحاث – احتساب مؤشرات السلامة المالية لمجمل القطاع المصرفي للتوصل الى تحليل أعم وأشمل للقطاع.

وفيما يخص البيانات الوصفية - والتي تعد المفتاح الرئيسي لتفسير مؤشرات السلامة المالية - فنجد ان دائرة الإحصاء والأبحاث عملت على تحديد مفهوم الإقامة بالاستناد الى الطبعة السادسة من دليل إحصاءات ميزان المدفوعات، وكذلك فان تجميع مؤشرات السلامة المالية يتم على أساس التوحيد المحلي والذي يتوافق بشكل مناسب مع هيكل النظام المصرفي في العراق، وان إجراءات التوحيد تتم داخل المجموعة مما يشير الى ان هذه التعديلات تؤدي الى الغاء التدفقات المالية بين مستلمي الودائع والمجموعة المصرفية ذاتها في العراق، إضافة الى ان مؤشرات السلامة المالية التي تم تجميعها تغطي فقط القطاع المصرفي في العراق، واعتماد المصارف على معايير بازل 2 في التجميع والابلاغ عن البيانات، كما وتتضمن تعليمات البنك المركزي العراقي استخدام معايير المحاسبة الدولية IASs الخاصة بتجميع البيانات والابلاغ عنها.

سادسا: القطاع المصرفي في العراق

يتكون الجهاز المصرفي العرقي من (71) مصرف، منها (7) مصارف حكومية و(64) مصرفا محلي وأجنبي، وتشكل المصارف التجارية (40) مصرفاً بينما الإسلامية (25) مصرف في حين المصارف التخصصية تبلغ (3) مصارف.

يبلغ اجمالي موجودات القطاع المصرفي **(Total Banks)** لغاية 2019Q2 ما مقداره (121.4) ترليون دينار منها (96.6) ترليون دينار للمصارف الحكومية وتشكل ما نسبته (80%) من اجمالي الموجودات ، فهي تشكل النسبة الأكبر وبالتالي هي ذات التأثير على مجمل عمليات القطاع المصرفي، ونلاحظ من الشكل (1)، بان موجودات المصارف الحكومية **SB** (State Banks) انخفضت من (104) ترليون الى (83) ترليون دينار في الفترة 2017Q3-Q4 على التوالي بشكل ملحوظ نتيجة إعادة تسوية فقرة الأصول الأخرى في الميزانية العمومية لمصرف الرافدين، وهو ما جاء استجابة لإعادة تقييم موجودات المصارف الحكومية في هذه الفترة، بينما المصارف الخاصة تبلغ موجوداتها (25) ترليون دينار فقط في 2019Q2، وهي مستقرة خلال المدة 2019Q2 – 2015Q2

[1] لتعزيز أغراض التحليل ورسم السياسات فانه من الأفضل ان تقسم بيانات مؤشرات السلامة المالية الى مصارف حكومية وخاصة وإسلامية.

تبلغ رؤوس أموال القطاع المصرفي (17.6) ترليون دينار لغاية 2019Q2، تشكل المصارف الخاصة الجزء الأكبر منها إذ تبلغ (11.5) ترليون دينار، بينما شكلت المصارف الحكومية (6.1) ترليون دينار، ونلاحظ من الشكل (2)، بان رؤوس أموال المصارف الخاصة **PB** (Private Banks) ترتفع بمرور الزمن وهي أعلى من رؤوس أموال المصارف الحكومية خلال المدة 2015Q2 – 2019Q2، وذلك لأن اعداد المصارف الخاصة أكبر من المصارف الحكومية، وارتفاع رأس مال المصارف الخاصة الى (250) مليار دينار استجابة لتوجيهات البنك المركزي.

يبلغ الائتمان المقدم من قبل القطاع المصرفي (32.6) ترليون دينار في 2019Q2، وهو مرتفع عن الفصل السابق بنسبة (3.7%)، إذ بلغ (31.4) ترليون دينار، ويشكل الائتمان المقدم من قبل المصارف الحكومية النسبة الأكبر، إذ تبلغ نسبته(84%)من اجمالي الائتمان، ونلاحظ من الشكل (3)، بأن اتجاه نمو الائتمان في القطاع المصرفي العراقي هو مستقر نسبياً حول متوسط قدره (35.8) ترليون دينار خلال المدة 2015Q2 – 2019Q2 وبنسبة انحراف معياري قليلة جدا تبلغ (0.7%) عن المتوسط، مما يعني عدم تطور الائتمان النقدي المقدم من قبل القطاع المصرفي خلال نفس المدة، في حين بلغ حجم الودائع في القطاع المصرفي العراقي (93.3) ترليون دينار في 2019Q2، تشكل فيها ودائع المصارف الحكومية النسبة الأكبر، إذ تبلغ نسبتها (86%) من اجمالي الودائع المصرفية.

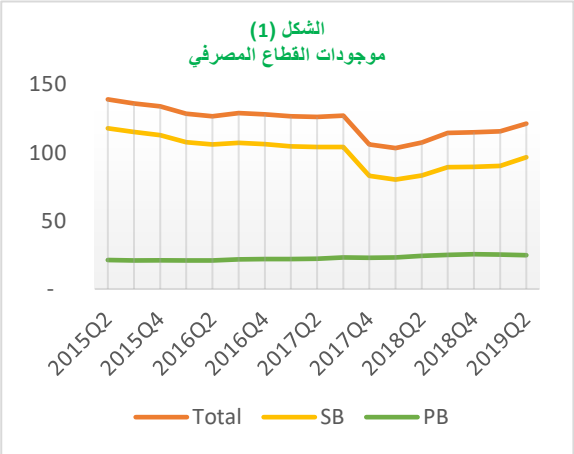

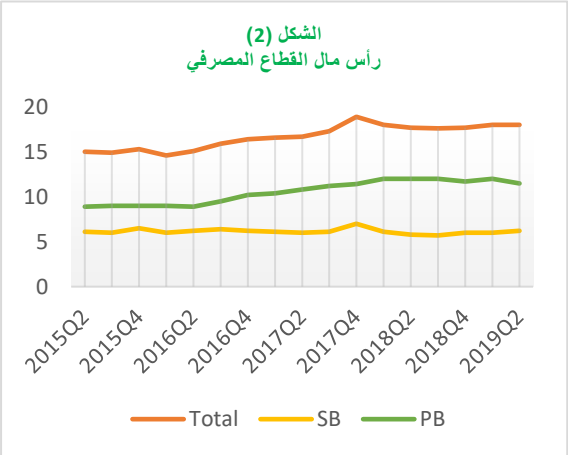

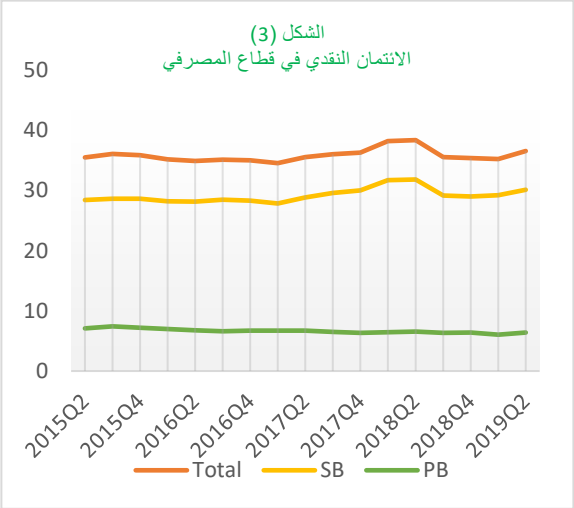

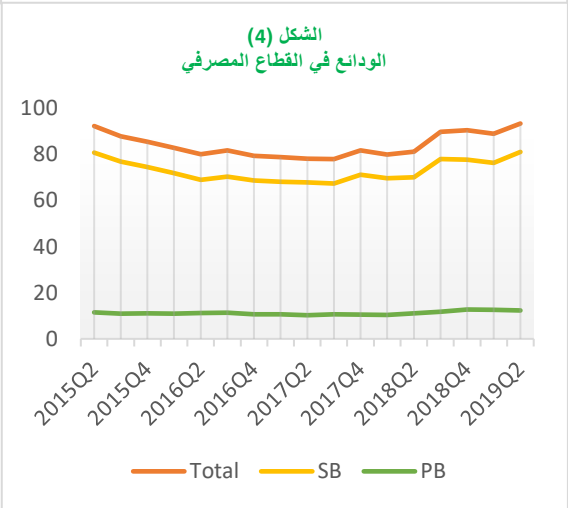

سابعا: مؤشرات السلامة المالية في العراق

أ- مؤشرات كفاية رأس المال

هناك عدة مؤشرات تم وضعها من قبل لجنة بازل لقياس قدرة المؤسسات المالية على تحمل الصدمات التي تتعرض لها ميزانياتها العمومية، وذلك لاستيعاب جميع المخاطر المالية المحتملة مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر تركيز الائتمان وغيرها من المخاطر، وبالتالي فان مستوى معين من رأس المال يعمل على توفير هامش امان يحمي المصرف من خسائر التخلف عن السداد الناشئة من الانكشافات في البنود داخل وخارج الميزانية العمومية، إضافة الى ابداء استعداد مالكي رؤوس الأموال للمخاطرة بأموالهم، كما ويوفر موارد متاحة بسهولة دون تحمل تكاليف معاملات او تصفية ... الخ، وبشكل عام، فان مؤشرات كفاية راس المال تقيس درجة مرونة المصرف او القطاع المصرفي في مواجهة الصدمات، وهي كالآتي:

1- رأس المال التنظيمي الى الأصول المرجحة بالمخاطر K/RWA (Core)

ويقاس من خلال استخدام رأس المال التنظيمي (K)[1] في البسط والأصول المرجحة بالمخاطر (RWA)[2] في المقام، وتشير هذه النسبة الى مدى مرونة المؤسسات المالية في مواجهة الصدمات المحتملة.

يلاحظ من الشكل (5)، بان نسبة K/RWA ذات اتجاه تصاعدي إذ ارتفعت في المصارف الخاصة من (61.1 %) الى (92.6%) خلال فترة جمع الـ FSI (2015Q2 – 2019Q2)، وهو ما يشير بالتأكيد الى قوة هذه المصارف، إلا ان الارتفاع الكبير قد يعكس سوء استخدام في موارد المصارف الخاصة (PB) ويتضح ذلك في انخفاض حجم قروضها المقدمة الى القطاعات الاقتصادية، **بالتالي فان قوة المصارف الخاصة يقابلها انخفاض الانخراط في الاعمال المصرفية**، بينما في المصارف الحكومية (SB) تعد نسبة K/RWA مقبولة بشكل مُرضيّ، وهي ذات اتجاه تصاعدي أيضا وتتراوح بين (10.5% - 38.9%) خلال نفس المدة.

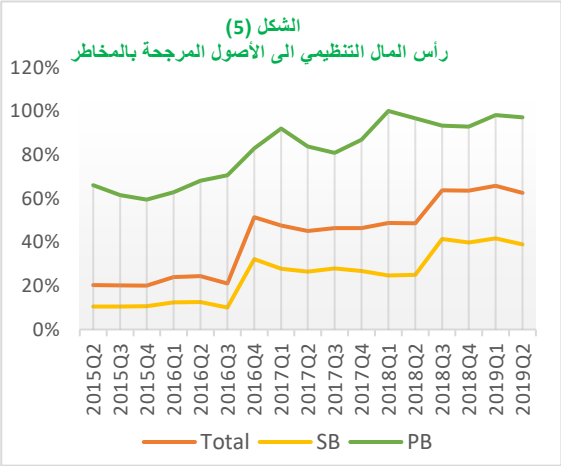

فيما يتعلق باتساق البيانات، فنجد ان بيانات نسبة K/RWA لإجمالي المصارف تتماشى مع اتجاه المصارف الحكومية لأنها تشكل النسبة الأكبر من القطاع المصرفي العراقي[3]، كما ويلاحظ بأنه في 2016Q2-Q4 ارتفع K/RWA لإجمالي المصارف من (24.5%) الى (51.4%) – كما في الملحق (2) - وذلك لحدوث اختلاف في آلية احتساب الأصول المرجحة بالمخاطر لمصرف الرافدين إذ انخفضت الأصول المرجحة بالمخاطر من

---

[1] يتكون **رأس المال التنظيمي** من اجمالي الطبقات الثلاثة لرأس المال وهي، **المستوى الأول من رأس المال Tier1** والذي يشتمل على الأوراق المالية والأسهم العادية مسددة القيمة والاحتياطيات المعلنة بما في ذلك الأرباح المحتجزة والاحتياطيات القانونية، بينما **المستوى الثاني Tier2** يتضمن الاحتياطيات غير المعلنة واحتياطيات إعادة تقييم الأصول إضافة الى الاحتياطيات والمخصصات العامة وكذلك الأدوات المختلطة التي تجمع بين سمات الدين وأسهم راس المال والتي تكون متاحة للوفاء بالخسائر، واخيراً **الطبقة الثالثة من راس المال Tier3** والتي تشتمل على الدين متوسط الاجل الذي يبلغ اجل استحقاقه عامين أو أكثر مع شروط التثبيت والتي تنص على عدم دفع أصل الدين او الفائدة في حالة كان التسديد سيخفض من راس المال الكلي للمصرف الى اقل من الحد الأدنى لراس المال الالزامي.

[2] وتتضمن المخاطر المتعلقة بالعملة والودائع والقروض والأوراق المالية والأصول الأخرى في البنود داخل وخارج الميزانية العمومية، ويتم ترجيح الأصول بعوامل تمثل مخاطرها الائتمانية واحتمالية التخلف عن السداد. وتختلف هذه الاوزان من بلد الى آخر.

[3] هذا الأمر ينطبق على جميع مؤشرات الـ FSI.

(32.2) ترليون في 2016Q2 الى (5.7) ترليون دينار في 2016Q4[1]. وفي الفترة 2018Q2-Q3 ارتفعت K/RWA لإجمالي المصارف من (48.6%) الى (63.8%) على التوالي، وذلك لأن مصرف الرشيد قد انخفضت اصوله المرجحة بالمخاطر من (13) ترليون الى (3.6) ترليون دينار لنفس الفترة، **ويجب التنويه الى أهمية مراجعة آلية احتساب الأصول المرجحة بالمخاطر وتوحيدها بين جميع المصارف.**

2- رأس المال الأساسي التنظيمي الى الأصول المرجحة بالمخاطر Tier 1/RWA (Core)

وتقاس هذه النسبة من خلال استخدام المستوى الأول من رأس المال كبسط، والأصول المرجحة بالمخاطر في المقام، وأيضاً يستخدم Tier1/RWA في قياس جودة رأس المال ومدى قابلية المصارف في مواجهة الصدمات، ويجب ملاحظة إن نسبة Tier1/RWA تعد أقل فائدة في البلدان النامية وذلك لأن رأس المال من المستوى الثاني Tier2 يكون حجمه صغير نسبيا – كما في العراق – وهو ما يجعل هذه النسبة أكثر ملائمةً في البلدان التي تحتوي أسواق رأس مال متطورة تعتمد اعتماداً كبيرا على الأدوات المالية الهجينة[2].

الشكل (6)
راس المال الاساسي الى الاصول المرجحة بالمخاطر

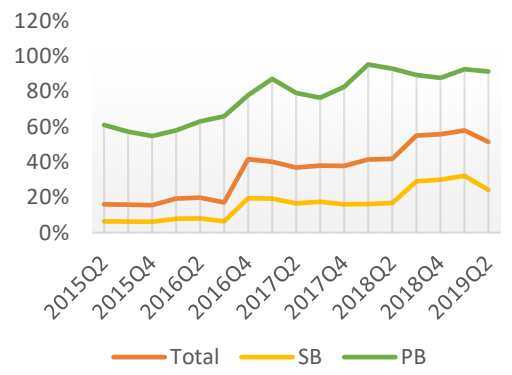

ويلاحظ من الشكل (6)، بأن نسبة Tier1/RWA تتماشى مع اتجاه النسبة السابقة، بالتالي فإن المصارف الخاصة (PB) تعد ذات سيولة مرتفعة بالمقارنة مع المصارف الحكومية (SB)، وان الجهاز المصرفي يعد قوياً[3] في مواجهة الصدمات المتوقعة وغير المتوقعة التي من الممكن ان تصيب الجهاز المصرفي.

3- رأس المال الى الاصول (Encourage)[4]

ويقاس هذا المؤشر من خلال استخدام اجمالي رأس المال والاحتياطيات كما مبلغ عنها في الميزانية العمومية أو من خلال رأس المال الاساسي التنظيمي Tier1 في البسط، واجمالي الاصول بدون المخاطر المرجحة في المقام، وتشير النسبة – والتي تسمى احياناً الرافعة المالية - الى المدى الذي يُمَول به اصول المصرف من موارد اخرى غير التي يمتلكها، وهو يعد من مؤشرات كفاية رأس المال للمصارف المقترحة في مقررات لجنة بازل.

ويلاحظ من الشكل (7)، بأن نسبة الرافعة المالية هي ذات اتجاه تصاعدي في المصارف الخاصة من(37.5%) في 2015Q2 الى (46.7%) في 2017Q4، وفي الفترة بعد 2018 فان متوسط المؤشر يساوي (49.5%)، مما يشير الى ان القروض وغيرها من الاصول يتم تمويلها من خلال رأس المال بشكل كبير وبالنتيجة قلة الاعتماد على الودائع في الادارة المالية للمصارف الخاصة، بمعنى آخر، يعد ارتفاع الرافعة المالية مؤشر جيد من ناحية القوة و/أو المرونة المالية في مواجهة الصدمات ولكنه يشير من جهة اخرى الى ضعف اعتماد المصارف الخاصة على الودائع والمصادر

---

[1] في 2016Q3 لم يحتسب مصرف الرافدين اصوله المرجحة بالمخاطر
[2] وهي الادوات التي تجمع بين خصائص الدين وحقوق الملكية والمتاحة لمواجهة الخسائر.
[3] ان هذه القوة في الجهاز المصرفي العراقي ترافقها الكثير من المشاكل المصرفية المتعلقة بجودة الأصول والربحية.
[4] يتم احتساب هذا المؤشر في العراق كمؤشر تشجيعي (Encourage FSI) للبيانات المحتسبة في العراق حالياً، بينما في المنهجية الجديدة المقترحة للصندوق، فانه يعد من المؤشرات الرئيسية للسلامة المالية (Core FSI).

الاخرى في تمويل اصولها وهو ما سيؤثر على نوعية ارباحها[1]، بينما في المصارف الحكومية نجد ان نسبة الرافعة المالية ابتدأت بنسبة (3.2%) في 2015Q2 واستمرت بالارتفاع الى ان وصلت لـ (6.4%) في 2019Q1، وفي الفصل الثاني من عام 2019 انخفضت الرافعة المالية لـ (4.8%)، ويمكن القول ان المصارف الحكومية تعتمد أكثر في تمويل اصولها على الودائع والادوات المالية الاخرى مما يجعلها منخرطة أكثر في العمل المصرفي، إضافة الى امتلاكها رأس مال يحميها نوعاً ما من المخاطر المستقبلية، كما في مؤشريّ الـ FSI السابقين.

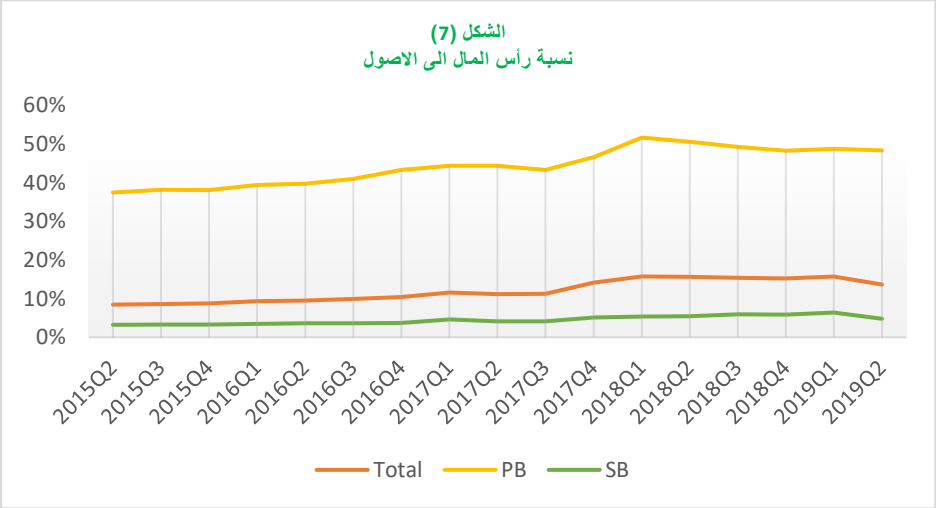

4- القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات كنسبة من رأس المال (Core)

ويهدف هذا المؤشر الى مقارنة تأثير القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات[2] على رأس المال، بمعنى آخر، قياس قدرة رأس المال على تحمل الخسائر المرتبطة بالقروض المتعثرة، ويعد هذا المؤشر مفيد جدا في قياس مرونة رأس المال وتشير النسب المنخفضة لهذا المؤشر – أقل من 100% - الى ان النظام المصرفي سيكون قادراً على شطب جميع القروض المتعثرة مع إمكانية الوفاء بالتزاماته المالية الأخرى، ويقاس المؤشر باستخدام قيمة القروض المتعثرة بعد طرح مخصصات خسائر القروض كبسط ورأس المال التنظيمي كمقام.

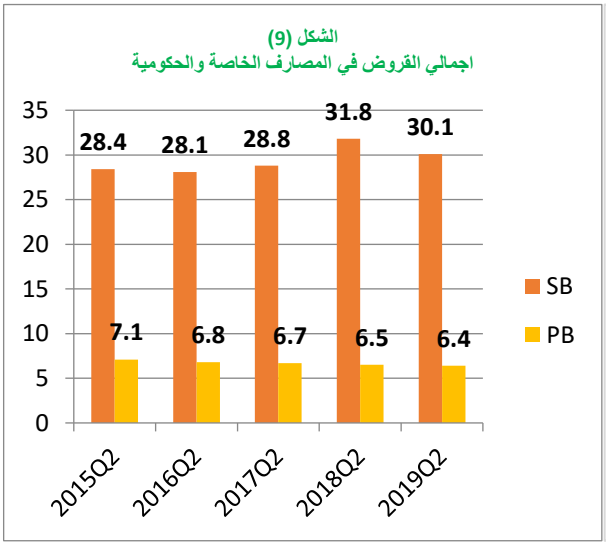

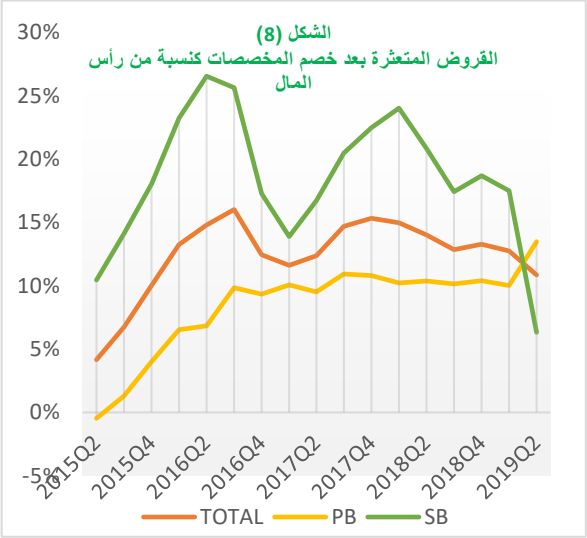

[1] هناك علاقة مباشرة بين مؤشر الرافعة المالية للمصرف ومؤشرات الربحية.

[2] **القروض المتعثرة** هي القروض التي تتجاوز فيها مدفوعات تسديد أصل الدين والفائدة تاريخ الاستحقاق بثلاثة أشهر (90) يوماً او أكثر، وكذلك عند رسملة الفائدة او اعادة تمويله او تمديدها، اما **مخصصات خسائر القروض** فهي بدلات جديدة صافية تخصصها المصارف مقابل القروض المعدومة او الضعيفة.

ويلاحظ من الشكل (8)، بان نسبة القروض المتعثرة - بعد خصم المخصصات - الى رأس المال هي منخفضة نوعاً ما في القطاع المصرفي ككل، إذ ان اعلى نسبة وصلت الى (16%) في 2016Q3، مما يشير الى ان القطاع المصرفي في العراق قادر على تغطية مخاطر عدم السداد المحتملة في القروض المتعثرة.

اما فيما يتعلق باتساق البيانات، فنجد ان النسبة في المصارف الخاصة ابتدأت من نقطة منخفضة جداً -0.5% في 2015Q2[1] وبدأت بعدها بالارتفاع تدريجيا ثم استقرت نسبياً عند (10%) بعد 2016Q3، بينما في الفصل الثاني من عام 2019 ارتفعت النسبة الى (13.5%)، اما في المصارف الحكومية فنجد ان نسبة القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات الى رأس المال مرتفعة نسبيا بالمقارنة مع المصارف الخاصة، إذ وصلت الى (26.5%) كأعلى نسبة في 2016Q2، ويتميز المؤشر في اجمالي المصارف بالتذبذب نتيجة للتغيرات الحاصلة في كلٍ من لقروض المتعثرة ومخصصات خسائر القروض ورأس المال، فمثلا يرجع سبب الانخفاض الحاد في المدة من 2016Q2 - 2017Q1 الى الارتفاع في مخصصات خسائر القروض[2] بالتزامن مع الارتفاع الحاصل في رأس المال، اما في 2019Q2 فان النسبة انخفضت بشكل كبير – الملحق (1) – نتيجة الانخفاض في القروض المتعثرة في الفصل ذاته[3].

ويجب الاشارة هنا الى ان ارتفاع المؤشر في المصارف الحكومية مقارنة بالمصارف الخاصة يعود الى ارتفاع رؤوس اموال المصارف الخاصة من جهة، وانخفاض القروض المقدمة من قبل المصارف الخاصة مقارنة بالمصارف الحكومية من جهة اخرى – الشكل (9) – مما يؤدي بالنتيجة الى انخفاض القروض المتعثرة لهذه المصارف.

ب- <u>مؤشرات جودة الاصول</u>

تعد جودة الأصول واحدة من أكثر المجالات أهمية في تحديد السلامة المالية للمصرف، وإن العامل الرئيسي الذي يؤثر على الجودة الشاملة للأصول هو جودة القروض والتي تمثل عادة غالبية أصول البنك والتي تحمل القدر الاكبر من المخاطر، بالتالي فان اغلب المخاطر التي تهدد الملاءة المالية للمصارف تنشأ من خلال التدهور في قيمة الاصول (القروض) الذي ينشأ من التدهور في السلامة المالية للمقترضين وتدهور ربحيتهم، لذلك – ومن اجل التقييم المناسب للقطاع المصرفي – لابد من تحليل المؤشرات التي تهتم بجودة الاصول، وهي:

5- القروض المتعثرة الى اجمالي القروض (Core)

وهو مقياس مباشر لجزء من اصول المصرف المتعثرة او في طريقها الى التعثر[4] فهو يحدد المشاكل المتعلقة بجودة الاصول في محفظة القروض، ويشير تزايد النسبة الى تدهور جودة محفظة الائتمان.

ويلاحظ من الشكل (10)، بان نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض ترتفع بشكل مطرد وملحوظ في المصارف الخاصة إذ وصلت النسبة الى (46.9%) في 2019Q2 وهي نسبة مرتفعة جداً بالنسبة لوضعها، وعلى الرغم من الملاءة المالية الكبيرة التي تتمتع بها المصارف الخاصة الا

---

[1] النسبة السالبة تعني ان المصارف الخاصة في هذه الفترة وضعت مخصصات لخسائر القروض أكبر من القروض المتعثرة، الا ان السبب يرجع اخطاء تبويبيه لبعض في الميزانية العمومية الفصلية، إذ تم اعتماد ميزانية فصلية جديدة معدة على اساس دولي في بداية عام 2015، فبعض المصارف الخاصة سجلت القروض المتعثرة بالسالب والبعض يسجل مخصصات لخائر القروض ولا تتوفر لديه قروض متعثرة وغيرها من الاخطاء المحاسبية.

[2] يؤدي ارتفاع قيمة مخصصات خسائر القروض الى انخفاض قيمة البسط بالتالي رفع قيمة المؤشر.

[3] انخفضت القروض المتعثرة من (3.95) ترليون دينار في 2019Q1 الى (3.1) ترليون دينار في 2019Q2.

[4] لا يتم اخذ جميع اصول المصرف لأن القروض – وكما ذكرنا سابقاً - تمثل الجزء الاكبر من الاصول والاكثر عرضة للمخاطر.

ان ارتفاع هذا المؤشر قد يشير الى عدم انضباط المصارف الخاصة في منح الائتمان إذ ما يقارب من نصف القروض المقدمة هي قروض متعثرة وتتعرض بشكل كبير لمخاطر عدم السداد[1].

ويجب ان نشير من الناحية التحليلية بان ارتفاع نسبة المؤشر قد لا يعني وجود مشكلة في جودة الاصول، خاصةً عندما تكون محفظة القروض تنمو بصورة سريعة، لذا يجب على المراقبين والمحللين الماليين ان يهتموا بتحليل معدلات نمو القروض جنباً الى جنب مع مؤشر القروض المتعثرة، ويشير الجدول (2) الى ان القروض المقدمة من قبل المصارف الخاصة تنمو بصورة سلبية بالتزامن مع ارتفاع معدلات نمو القروض المتعثرة مما يؤكد التحليل السابق حول عدم جودة اصول المصارف الخاصة وأنها تتعرض بصورة كبيرة لمخاطر عدم السداد.

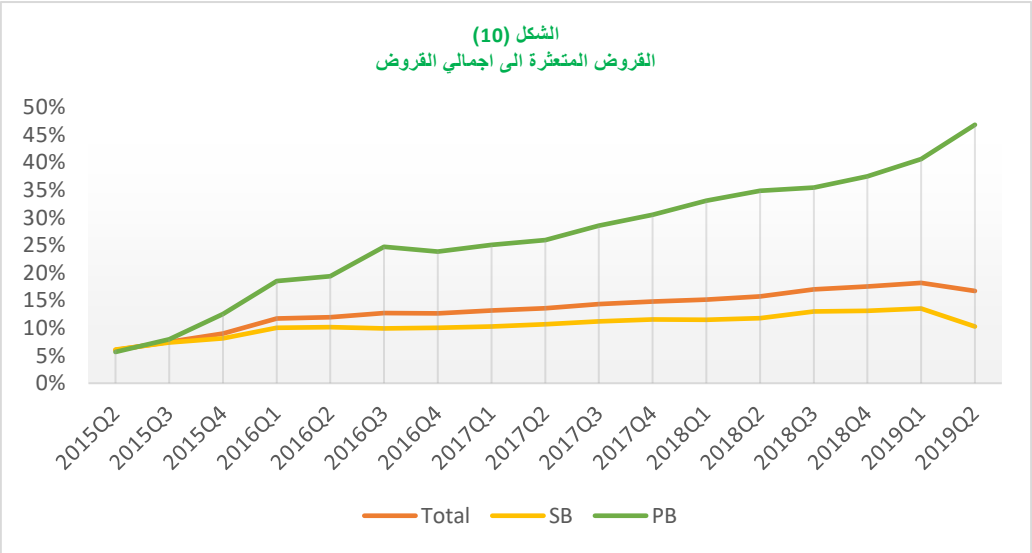

الجدول (2)

نسب النمو السنوي لإجمالي القروض والقروض المتعثرة في المصارف الخاصة

	2016Q2	2017Q2	2018Q2	2019Q2
اجمالي القروض	-4.66%	-0.70%	-2.71%	-1.93%
القروض المتعثرة	226.66%	32.65%	30.79%	31.76%

اما بالنسبة للمصارف الحكومية، فان التقلبات في نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض هي منخفضة نوعاً ما، إذ تتراوح بين (6.1%) في 2015Q2 الى (13.5%) في 2019Q1، وعلى الرغم من الارتفاع المستمر في النسبة إلا ان الفصل الثاني من عام 2019 شهد انخفاضاً ملحوظا إذ وصلت النسبة الى (10.3%) نتيجة لتزامن الانخفاض في قيمة القروض المتعثرة مع الارتفاع في قيمة اجمالي القروض، ولكن لا يجب الحكم بسرعة حول جودة اصول محافظ ائتمان المصارف الحكومية وذلك لان النسبة الاكبر من اجمالي القروض المقدمة – كما سيأتي لاحقاً – تقدم الى الحكومة العامة والتي تعد غالباً غير متعثرة في السداد، لذا يجب ان يدرس الموضوع من خلال مؤشرات اخرى ومحاولة الوصول الى التوزيع القطاعي للقروض المتعثرة وذلك للحكم والمقارنة بصورة دقيقة على جودة اصول بين المصارف الحكومية والخاصة.

[1] يجب ان نشير الى انه من الناحية العملية لا تعد جميع القروض المتعثرة هي قروض غير مسددة، إذ دائما ما ينجح المصرف في استرداد جزء من هذه القروض.

6- المخصصات الى القروض المتعثرة (Additional)[1]

يشير هذا المؤشر الى مدى تغطية القروض المتعثرة NPLs بمخصصات محددة، بالتالي يقيس مقدار الخسائر الائتمانية المتوقعة في حالة تم شطب جميع الديون المتعثرة، بمعنى آخر يشير الى مدى تحوط المصارف ضد مخاطر عدم السداد للقروض المتعثرة، ويعطي المؤشر – مع المؤشرين السابقين لـ FSI – صورة أفضل حول جودة اصول المصرف، ويتم قياسه من خلال استخدام مخصصات خسائر القروض في البسط والقروض المتعثرة في المقام.

ونلاحظ من الشكل (11)، بان المصارف الخاصة ابتدأت باحتساب مخصصات اعلى من القروض المتعثرة[2] إذ وصلت النسبة الى (110%) في 2015Q2 ثم استمرت بالانخفاض لغاية 2016Q2 بعدها بدأت بالاستقرار نسبياً حول متوسط نسبته (41%)، بينما سجلت المصارف الحكومية نسب تغطية للقروض المتعثرة أعلى من المصارف الخاصة في الفترة التي تلت 2016Q2 ، إذ يشير الشكل (11) الى ان نسب التغطية تميل الى الارتفاع بمرور الزمن حتى وصلت الى نسبة (84.8%) في 2019Q2.

نلاحظ من المؤشرات الثلاثة السابقة، ان **المصارف الخاصة** لديها قدرة رأسمالية كبيرة على تغطية جميع الخسائر الائتمانية المتوقعة في حال تم شطب جميع القروض المتعثرة، لكن نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي القروض تعد كبيرة مما يشير الى ضعف واضح في سياسات منح الائتمان وهو ما يقابله نسبة تغطية قليلة نسبياً بالمقارنة – مخصصات خسائر القروض - مع الحجم الكبير القروض المتعثرة[3]، بينما سجلت المصارف الحكومية مرونة رأسمالية أقل – بالمقارنة مع المصارف الخاصة – مع نسبة قليلة من القروض المتعثرة الى اجمالي القروض ويرافقها مخصصات عالية لتغطية خسائر القروض وهو ما يشير - بصورة مبدئية - الى سلامة السياسات الائتمانية للمصارف الحكومية.

الشكل (11)
المخصصات الى القروض المتعثرة

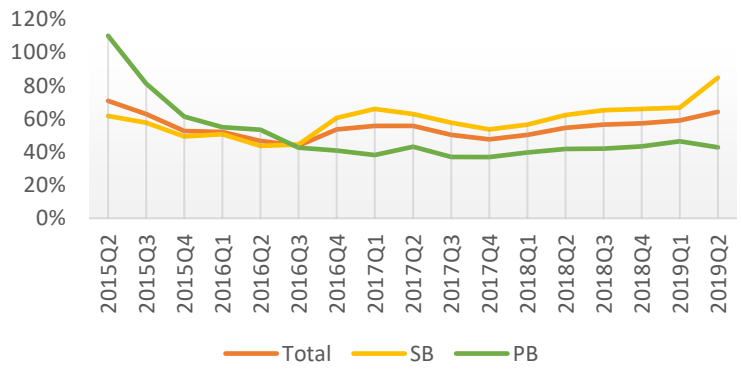

يجب التنويه هنا الى الأهمية الكبيرة لسياسات تصنيف القروض والمخصصات في تقييم السلامة المالية للقطاع المصرفي، مما يدعو الى ضرورة اعادة النظر في امور معينة تؤثر على موثوقية جودة الاصول منها **مدى اختلاف المصارف** فيما بينها في تطبيق معايير تصنيف القروض والمخصصات وكذلك **المشاكل المتعلقة بالضمانات والقيم المستردة من الضمان**، وغيرها من القضايا العملية التي تحتاج الى تركيز اكثر من قبل الجهات الرقابية، اضافة الى ان القروض المتعثرة تعد متأخرة الظهور[4]، بالتالي يجب التعامل بحرص مع **التأثير المتأخر (Lag effect)** للقروض المتعثرة، ففي لحظة معينة قد تشير النسب الى سلامة المحفظة الائتمانية بينما هي تعاني من مشاكل في الوقت الحالي.

---

[1] تم اعتماد هذا المؤشر في المنهجية الجديدة لصندوق النقد الدولي ضمن المؤشرات الرئيسية للسلامة المالية (Core FSI)، الا انه لم يتم احتسابه الى الآن بشكل رسمي ضمن البيانات الصادرة عن دائرة الاحصاء والأبحاث، لذا تم احتسابه من قبل القسم.

[2] تم مناقشة هذه النقطة في مؤشر القروض المتعثرة بعد خصم المخصصات الى رأس المال.

[3] ان ضعف نسبة المخصصات الى القروض المتعثرة في المصارف الخاصة قد يعود الى اطمئنانها من وجود رأس مال عالٍ قادر على تغطية خسائر القروض المتعثرة، لذا يجب التركيز على سياسات تصنيف القروض والمخصصات لدى المصارف الخاصة.

[4] ينتج هذا التأخر من مدة الـ (90) يوم أو أكثر، إضافة الى وقت الابلاغ عن القروض في الميزانية العمومية.

7- التوزيع القطاعي للقروض (Core)

ويقيس هذا المؤشر مدى تركز الائتمان وتنويعه في محفظة القروض والتي قد تكون مصدراً من مصادر الضعف في النظام المالي، بمعنى اخر فان المؤشر يقدم معلومات حول توزيع القروض لتحديد احتمالية تعرض المصارف لخطر كبير نتيجة التغير في مستوى النشاط الاقتصادي، والاسعار والربحية في القطاعات الاقتصادية، ويعتمد التوزيع القطاعي في الـ FSI[1] على تصنيف القطاعات الاقتصادية الى **قطاعات مقيمة** – جهات تلقي الودائع (المصارف)، البنك المركزي، الشركات المالية الاخرى، الحكومية العامة، الشركات غير المالية، القطاعات الاقتصادية الاخرى – **وقطاعات غير مقيمة**.

الجدول (3) التوزيع القطاعي للقروض في المصارف الخاصة

التوزيع القطاعي للقروض	2015	2016	2017	2018	2019Q2
المقيمين	99.3%	99.3%	99.3%	99.5%	99.2%
التوزيع القطاعي للقروض: جهات تلقي الودائع	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
التوزيع القطاعي للقروض: البنك المركزي	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
التوزيع القطاعي للقروض: الشركات المالية الأخرى	6.8%	5.2%	8.3%	7.6%	6.9%
التوزيع القطاعي للقروض: الحكومة المركزية	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
التوزيع القطاعي للقروض: الشركات غير المالية	26.0%	36.7%	44.7%	49.5%	54.8%
التوزيع القطاعي للقروض: القطاعات الاخرى	66.5%	57.5%	46.3%	42.4%	37.4%
غير المقيمين	0.7%	0.7%	0.7%	0.5%	0.8%

ويلاحظ من الجدول (3)، بأن تركز القروض في المصارف الخاصة ينصب على قطاع الأسر[2] وقطاع الشركات غير المالية إذ يشكلان أكثر من (90%) من اجمالي القروض المقدمة، لكن يجب ان نلاحظ بأن نسبة اقتراض قطاع الاسر بدأ ينخفض من (66.5%) في عام 2015 الى (37.4%) في 2019Q2، وعلى العكس من قطاع الشركات غير المالية الذي ارتفعت فيه نسبة القروض من (26%) عام 2015 الى (54.8%) في 2019Q2، بينما تشكل نسب قطاع الشركات المالية بين (5.2% - 7.6%) من اجمالي القروض، في حين ان غير المقيمين لا تتجاوز نسبة اقتراضهم (0.8%) من اجمالي القروض.

الجدول (4): التوزيع القطاعي للقروض في المصارف الحكومية

التوزيع القطاعي للقروض	2015	2016	2017	2018	2019Q2
المقيمين	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%
التوزيع القطاعي للقروض: جهات تلقي الودائع	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
التوزيع القطاعي للقروض: البنك المركزي	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
التوزيع القطاعي للقروض: الشركات المالية الأخرى	1.9%	1.9%	1.3%	1.3%	1.1%
التوزيع القطاعي للقروض: الحكومة المركزية	63.3%	59.9%	55.8%	56.5%	56.0%
التوزيع القطاعي للقروض: الشركات غير المالية	6.3%	6.3%	7.8%	10.5%	8.2%
التوزيع القطاعي للقروض: القطاعات الاخرى	28.5%	31.9%	35.0%	31.7%	34.7%
غير المقيمين	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%

[1] ان كل بلد يمتلك توزيع قطاعي يلائم طبيعته الاقتصادية قد يختلف عن التوزيع القطاعي لـ FSI في بعض الأحيان.
[2] سنطلق على القطاعات الاقتصادية الاخرى اسم قطاع الاسر لأنه يشكل الجزء الأكبر فيها.

ويلاحظ من الجدول (4)، بأن قطاع الحكومة العامة هو المقترض الأكبر من المصارف الحكومية وبنسب تتجاوز الـ (55%) لجميع السنوات، بينما يعد قطاع الأسر ثاني أكبر مقترض من المصارف الحكومية وبنسبة تتراوح بين (28.5%) في عام 2015 الى (34.7%) في 2019Q2، ثم يليه قطاع الشركات غير المالية وبنسب تتراوح بين (6.3% - 10.5%)، بينما قطاع الشركات المالية لم تتجاوز نسبة اقتراضها من المصارف الحكومية نسبة الـ (1.9%)، في حين لم تقم المصارف الحكومية بإقراض غير المقيمين اطلاقاً خلال المدة 2015Q2 – 2019Q2.

مما سبق يمكن ان نستخلص ما يلي:

- كما في المحلق (3)، فان القطاعات الأكثر اقتراضا من المصارف العراقية هي الحكومة العامة، قطاع الأسر، قطاع الشركات غير المالية، الشركات المالية الاخرى ثم غير المقيمين على التوالي.
- بالرغم من الملاءة المالية للمصارف في العراق، إلا ان القطاع المصرفي قد يتعرض لمخاطر عدم السداد عند تلكؤ الحكومة[1] وقطاع الأسر، وبما انه لا تتوفر معلومات حول ملاءة قطاع الاسر ومدى الخطر الذي ستتعرض له المصارف العراقية من هذا القطاع إلا انه يمكن اللجوء الى القروض المتعثرة ومقدار ما يشكله قطاع الأسر منها، فعند مراجعة مؤشر القروض المتعثرة الى اجمالي القروض نجد ان المصارف الخاصة تمتلك نسبة كبيرة من القروض المتعثرة وان القطاع الأكبر فيها هو قطاع الأسر، بينما المصارف الحكومية تمتلك قروض متعثرة أقل لان قطاع الاسر يشكل نسبة أقل من اجمالي القروض، بالتالي فان الوصول الى التوزيع القطاعي للقروض المتعثرة سيعطي صورة أفضل عن المخاطر التي من الممكن ان يتعرض لها القطاع المصرفي في العراق[2].
- ان تركز ما متوسطه (37%) من اجمالي القروض لدى قطاع الاسر - الملحق (3) - يشير بشكل رئيس الى الطبيعة الاستهلاكية للائتمان المقدم في العراق.
- ان تركيز قروض الحكومة العامة في المصارف الحكومية فقط يشير الى مدى التسهيلات الائتمانية التي تقدمها هذه المصارف كونها أساساً مملوكة للدولة، لذلك لابد من دراسة مدى جدوى هذه القروض وكذلك امكانية اقتراض الحكومة العامة من المصارف الخاصة وذلك في سبيل تحريك السيولة الكبيرة المتوافرة لدى المصارف الخاصة وتوزيع المخاطر بين عدد أكبر من المصارف.
- ان معظم الائتمان الممنوح هو من المصارف العراقية – سواءً حكومية او خاصة – وليس من المصارف الأجنبية العاملة في العراق.
- **يعد اقتراض قطاع الشركات غير المالية ضعيفاً بالمقارنة مع قطاع الاسر، وذلك نتيجة الطبيعة الريعية والاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، مما يوجب وجود سياسات تحفيز لقطاع الشركات غير المالية على الاقتراض من القطاع المصرفي لتنشيط القطاعات الإنتاجية.**

كما ونشير الى ان **التوزيع الجغرافي للقروض – حسب البلدان** - يسمح بمراقبة مخاطر الائتمان الناشئة عن التعرض لمجموعة من البلدان وهو ما يساعد في تقييم تأثير الاحداث السلبية في هذه البلدان على النظام المالي المحلي، وبما ان جميع القروض تمنح للمقيمين - (99.8%) من اجمالي القروض - فان القطاع المصرفي في العراق لا يتأثر بشكل مباشر بالأزمات المصرفية الحاصلة في الخارج.

[1] قد تكون مسألة افلاس الحكومة أمراً مستبعداً في الغالب، إلا انه يبقى أمراً قابلاً للحدوث خاصة مع ظروف المالية العامة والتذبذب الحاصل في أسعار النفط إضافة الى الأوضاع السياسية في العراق.
[2] لا يمكن الوثوق بصحة هذه النتيجة إلا بعد توافر بيانات مفصلة عن القروض المتعثرة.

8- القروض المقومة بالعملات الاجنبية الى اجمالي القروض (Encourage)

ويقيس هذا المؤشر الحجم النسبي للقروض بالعملة الاجنبية الى اجمالي القروض، ويعد مؤشراً على جودة الاصول خصوصا في البلدان التي يسمح فيها بالاقتراض بالعملة الاجنبية والتي تشكل فيها هذه القروض نسبة كبيرة من اجمالي الاقتراض، وتنبع اهمية هذا المؤشر من المخاطر الائتمانية المرتبطة بقدرة المقترضين المقيمين على الوفاء بالتزاماتهم المقومة بالعملات الاجنبية ، وهو ما سيعرض المصارف لمخاطر اسعار الصرف بشكل غير مباشر، خاصة عندما تكون هناك تخفيضات كبيرة في قيمة العملة المحلية، وبالتالي فان التغيرات في اسعار الصرف سوف تُنْشأ مكاسب/ خسائر حيازة تؤثر على القيمة المكافئة بالعملة المحلية لهذه القروض، ولكن هذه المخاطر ستكون وطأتها أخف عندما تكون ارباح المقترضين هي بالعملة الاجنبية – كما في حالة المصدرين – لان تخفيض قيمة العملة ستكون له آثار موازية على الدين والارباح.

يلاحظ من الشكل (12)، بأن نسب القروض بالعملة الاجنبية في المصارف الخاصة الى اجمالي القروض تتراوح بين (30.2%) في 2015Q2 و (35%) في 2019Q2 [1]، بينما القروض المقومة بالعملة الاجنبية في المصارف الحكومية لم تتجاوز نسبة الـ (20%)[2] من اجمالي القروض خلال مدة جمع بيانات الـ FSI.

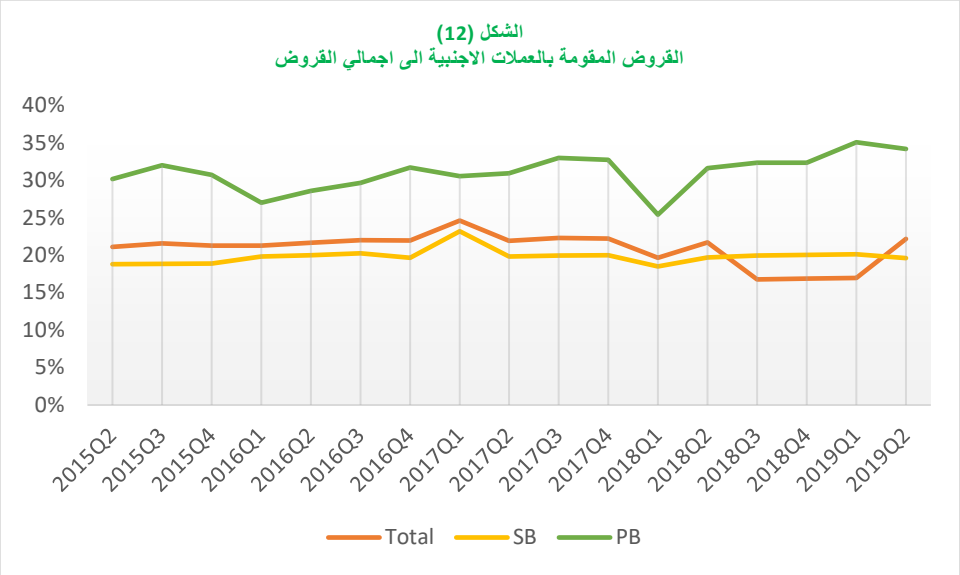

وكما مر بنا في التوزيع القطاعي فان جميع المقترضين في القطاع المصرفي هم من المقيمين، بالتالي فان القروض المقومة بالعملات الاجنبية تتعرض لمخاطر التقلبات في اسعار الصرف او التدهور في قيمة العملة داخل العراق فقط، بمعنى آخر فان **سياسات سعر الصرف التي يتبعها البنك المركزي العراقي تؤثر على ما متوسطه (21%) من اجمالي الاقتراض في العراق**، كما في الملحق(2).

9- الخصوم المقومة بالعملات الاجنبية الى اجمالي الخصوم (Encourage)

ويقيس هذا المؤشر الأهمية النسبية للتمويل بالعملة الاجنبية في مجموع الخصوم، ويجب النظر الى هذا المؤشر بالتزامن مع مؤشر القروض المقومة بالعملات الاجنبية الى اجمالي القروض ، إذ ان التغيرات في اسعار الصرف ستؤدي الى مكاسب/خسائر حيازة على القيمة المكافئة بالعملة المحلية لمراكز الخصوم، وعلى الرغم من الميزة التي تكون لدى المصارف المحلية عن طريق

[1] عدا الفصل الأول من عام 2018 اذ بلغت نسبة المؤشر (25.4%).
[2] عدا الفصل الاول من عام 2017 اذ بلغت نسبة المؤشر (23.3%).

امكانية وصولها الى الاسواق الدولية غير ان الاعتماد الكبير على الاقتراض بالعملة الاجنبية قد يشير الى مواجهة المصارف لمخاطر اكبر من خلال زيادة تعرضها لتحركات اسعار الصرف وانعكاسات تمويل العملات الاجنبية، ويمكن ان يساعد الاقراض المكثف بالعملة الاجنبية الممول بواسطة الاقتراض بنفس العملة الاجنبية من تخفيض انكشاف المصارف للتغيرات في سعر الصرف، ومع ذلك فان المصارف يمكن ان تبقى منكشفة لمخاطر سعر الصرف اذا ما تم منح القروض الى مقترضين محليين لا يملكون دخولا بالعملة الاجنبية ففي هذه الحالة سيواجه المقترضون صعوبات في خدمة القروض عندما يحدث تخفيض كبير في قيمة العملة المحلية.

ويلاحظ من الشكل (13)، بان نسبة الخصوم المقومة بالعملات الاجنبية الى اجمالي الخصوم في المصارف الخاصة تبدأ من (30.1%) في 2015Q2 حتى تصل الى (44.8%) في 2019Q1 وفي الفصل الثاني من عام 2019 انخفضت قيمة المؤشر قليلاً حيث وصلت الى (42.8%)، وهو ما يتماشى مع مؤشر القروض المقومة بالعملات الاجنبية الى اجمالي القروض وبنفس النسق - مع الاختلاف في النسب - فنلاحظ بأن اتجاه المؤشرين هو تصاعدي وانه في 2018Q1 انخفض كلاً من القروض المقومة بالعملة الاجنبية والخصوم المقومة بالعملة الاجنبية، وبالنتيجة فان تقارب المؤشرين يشير الى جودة الاصول المقومة بالعملة الاجنبية في المصارف الخاصة، حيث توجد نسب تمويل كافية للقروض المقومة بالعملة الاجنبية، بينما في المصارف الحكومية فإن نسبة الخصوم المقومة بالعملة الأجنبية الى اجمالي الخصوم (25.6%) في 2015Q2 واستمرت النسبة بالانخفاض حتى وصلت الى (16.3%) في 2017Q3 واخذ المؤشر بالارتفاع تدريجيا الى ان وصل لـ (22.6%) في 2019Q2، وعلى الرغم من تقارب النسب بين المؤشرين في المصارف الحكومية الى ان قيمة الخصوم المقومة بالعملة الأجنبية تتجاوز القروض المقومة بالعملة الأجنبية بما لا يقل عن ثلاثة أضعاف، وهو ما يشير بالتأكيد الى جودة أصول المصارف الحكومية أيضاً، **ويجب الإشارة الى ان نسبة كبيرة من الخصوم بالعملة الأجنبية لا تتأتى من الاقتراض من الخارج، بل هي بسبب طبيعة الاقتصاد العراقي المعتمد على الدولار بشكل كبير.**

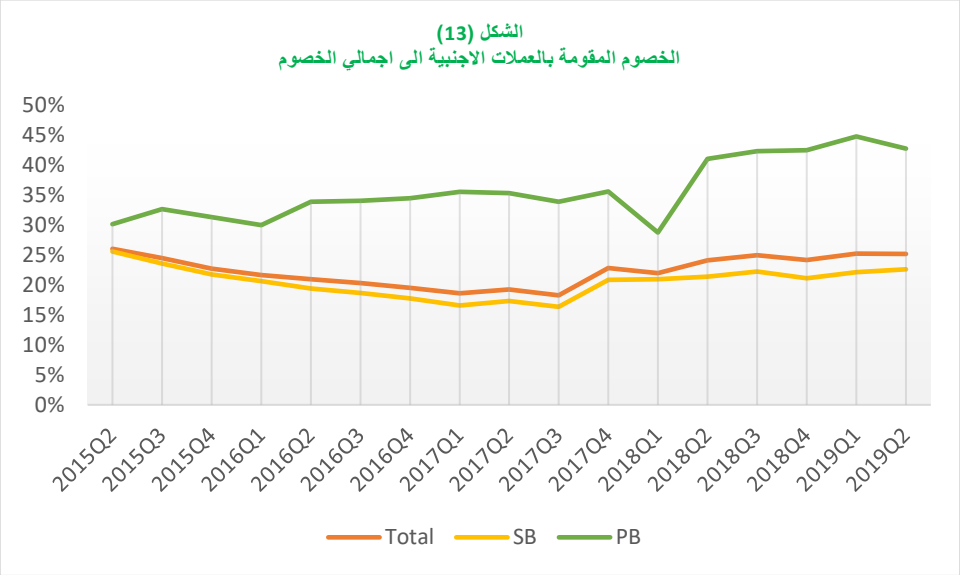

ج- مؤشرات الايرادات والربحية

ان قوة الربحية للمصرف تعكس قدرته على دعم عملياته التشغيلية الحالية والمستقبلية واستيعاب الخسائر المستقبلية وهو ما يعطي مرونة كبيرة للمصرف، وعلى عكس من مقاييس كفاية رأس المال وجودة الأصول فان مؤشرات الربحية لا تتأثر بشكل مباشر بالسياسات انما تتأثر بشكل أكبر بقوى السوق، ومن المؤشرات التي تقيس الايرادات والربحية هي:

10- العائد على الأصول (Core)

ويقس مؤشر العائد على الأصول ROA مدى كفاءة المصارف في استخدام أصولها لتوليد الارباح، ويقاس المؤشر عن طريق احتساب صافي الدخل قبل الضرائب والاستثناءات[1] في البسط، بينما يستخدم اجمالي الأصول بالمقام، ويتم تفسير المؤشر بالاقتران مع مؤشر السلامة المالية العائد على رأس المال ROE.

ويلاحظ من الشكل (14)، بان اتجاه ROA للمصارف الخاصة يميل للانخفاض بشكل ملحوظ بمرور الوقت، حيث انخفض المؤشر من (20.5%) في 2015Q2 الى (0.4%) في 2019Q2[2]، ويشير الانخفاض المستمر في العائد على الاصول الى وجود مشاكل في إمكانية المصارف الخاصة على الاستمرارية في توليد الأرباح وبالتالي انخفاض كفاءتها في استخدام أصولها.

اما بالنسبة للمصارف الحكومية، فان التقلبات في ROA تعد أقل بالمقارنة مع المصارف الخاصة إذ ان ROA تستقر بين (0.5% - 1.2%)[3] خلال مدة جمع بيانات الـ FSI، إضافة ان المصارف الحكومية لم تسجل أية خسائر خلال المدة 2015Q2 – 2019Q2، مما يوحي بأن المصارف الحكومية تعد أكثر كفاءةً واستقراراً في استخدام أصولها لتوليد الأرباح من المصارف الخاصة.

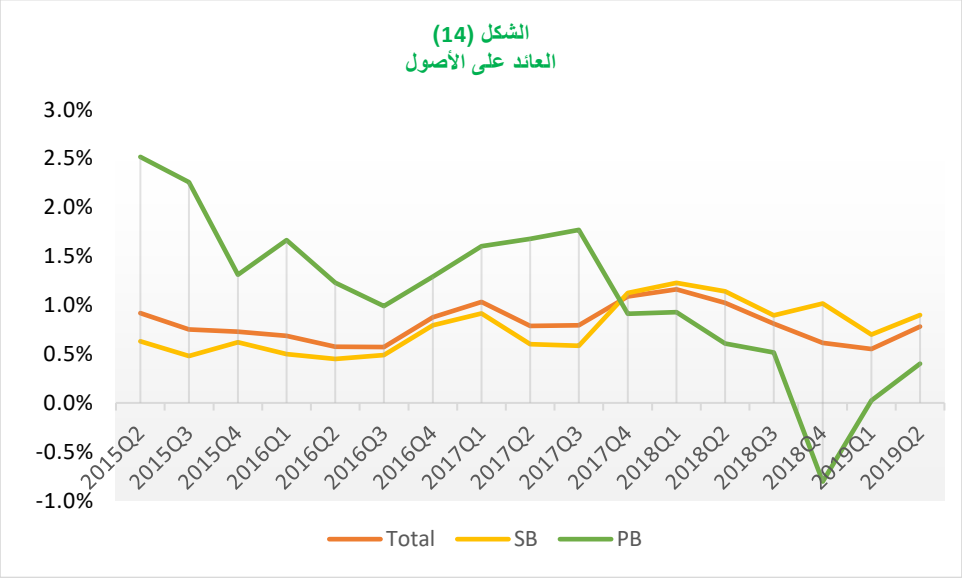

[1] صافي الدخل قبل الضرائب والاستثناءات = اجمالي الدخل – (النفقات بخلاف الفوائد – المخصصات)
[2] في 2018Q4 وصلت النسبة (-0.8%)، حيث سجلت المصارف الخاصة بمجموعها خسائر تقدر بـ (194.4) مليار دينار.
[3] يستثنى من ذلك 2016Q2 اذ بلغت نسبة ROA (0.4%).

11- العائد على رأس المال (Core)

يهدف مؤشر العائد على رأس المال ROE الى قياس كفاءة المصارف في استخدام رؤوس اموالها لتوليد الدخل, مما يعني قدرة المصرف على تحويل حقوق الملكية الى أرباح صافية، وبالنتيجة يمثل الانخفاض في العائد على حقوق المساهمين ROE افتقار المصرف للكفاءة الإدارية مما يتطلب مراقبة دقيقة لأنشطته من قبل البنك المركزي وأصحاب رؤوس الأموال، وبمرور الوقت يقدم ROE معلومات عن إمكانية استمرار وضع رأس المال للمصارف إذ يجب ان توضع هذه النسبة الى جانب مؤشرات كفاية رأس المال – خاصة مؤشر الرفع المالي - وذلك لأن ارتفاع النسبة يمكن ان يدل على زيادة الربحية او انخفاض الرسملة او كلاهما معاً، بينما انخفاض النسبة يمكن ان يشير الى انخفاض الربحية او ارتفاع الرسملة او كلاهما معاً، ويتم احتساب هذا المؤشر من خلال قسمة صافي الدخل قبل الضرائب والاستثناءات كبسط، واستخدام رأس المال والاحتياطيات كما مبلغ عنها في الميزانية العمومية كمقام.

يلاحظ من الشكل (15)، بان نسب ROE للمصارف الخاصة تميل للانخفاض بمرور الوقت إذ كانت (6%) في 2015Q2 وانخفضت الى (0.1%) في 2019Q1، بينما ارتفعت في الفصل الثاني من عام 2019 الى (0.9%)، وعند مقارنة نسب ROE مع نسب الرفع المالي للمصارف الخاصة نجد ان انخفاض العائد على راس المال يعود الى الانخفاض في ارباحها خصوصاً بعد 2017Q4، مما يشير الى عدم كفاءة المصارف الخاصة في ادارة رؤوس اموالها وضعف قدرتها على توليد الارباح.

وبالنسبة للمصارف الحكومية فان ROE تشير الى قدرة المصارف الحكومية على توليد الارباح، إذ انها تحقق نسب مرتفعة من (12.2%) في 2015Q2 الى (13.4%) في 2019Q2 - عدا عام 2016 إذ انخفض فيها ROE بأقل من (10%) في الفصول الثلاثة الأولى - بالتالي فان قدرة رؤوس اموال المصارف الحكومية لتوليد الأرباح هي أفضل نسبيا بالمقارنة مع المصارف الخاصة.

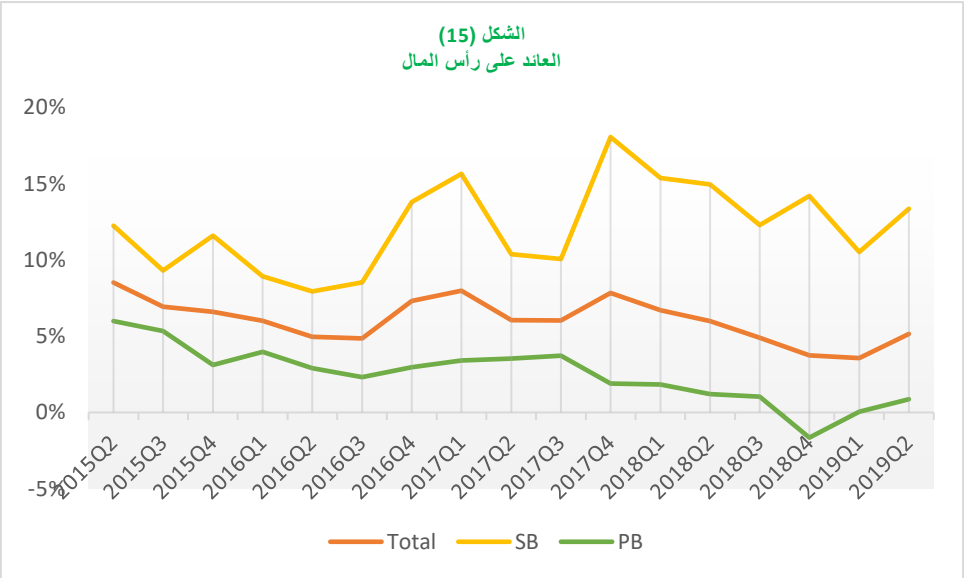

12- نسبة هامش الفائدة الى اجمالي الدخل (Core)

ان هذا المؤشر له أهمية كبيرة في تقييم السلامة المالية للمصارف لأن مقدار الدخل المتولد من الفائدة له أهمية خاصة في مراقبة ربحية المصارف بالتالي يعطي صورة أفضل حول العمليات المصرفية التي يقوم بها المصرف، ويرتبط هذا المؤشر بالرافعة المالية للمصرف، فعند مستوى معين من الاصول، يترتب على الزيادة في رأس المال انخفاض الحاجة الى الاقتراض وبالتالي انخفاض في نفقات الفائدة وزيادة صافي الدخل المتحقق من الفائدة، ويتم قياسه عن طريق استخدام صافي ايرادات الفائدة كبسط واجمالي الدخل كمقام.

ويلاحظ من الشكل (16)، بان نسبة هامش الفائدة – الفرق بين دخل الفائدة ونفقات الفائدة – الى اجمالي الدخل في المصارف الخاصة تتراوح بين (21.3% - 36.2%)، أي انه مستقر نسبياً حول متوسط (30%) خلال المدة 2015Q2 – 2019Q2، مما يشير الى ان (70%) من دخل المصارف الخاصة يتحقق من مصادر أخرى غير الفوائد ، وبالتالي فان المصارف الخاصة لا تعتمد بشكل كبير على القروض والودائع في توليد الدخل حيث ان القروض الممنوحة من قبلها تعد قليلة مما يدعو الى زيادة اعتماد المصارف الخاصة على الفوائد في توليد الدخل لكي تضمن تحقيق الاستمرارية في الارباح والانخراط أكثر في الأعمال المصرفية التقليدية.

أما بالنسبة للمصارف الحكومية فإنها تعتمد بشكل كبير على الفوائد في توليد الدخل، إذ تتراوح نسبة هامش الفائدة الى اجمالي الدخل بين (44.1% - 73.8%) وبمتوسط (60%) خلال المدة (2015Q2 – 2019Q2) ، فضلاً عن ان اتجاه المؤشر يرتفع تدريجيا خلال نفس المدة، وكما في الشكل (16).

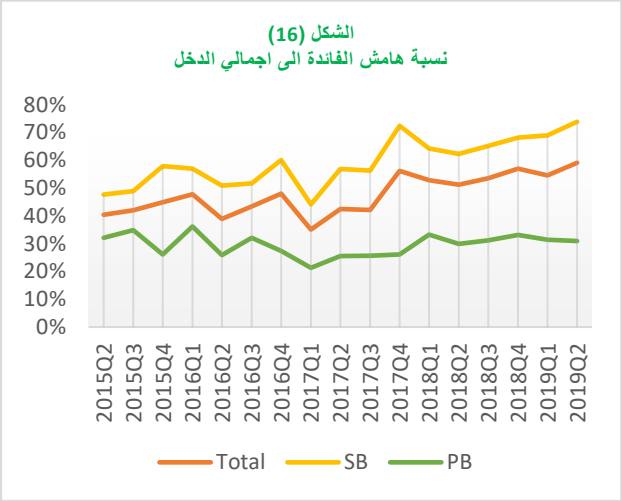

ويجب الاشارة الى ان كلاً من المصارف الحكومية والخاصة لا تعتمد على الاقتراض بشكل كبير في تمويل اصولها لذلك فان نفقات الفائدة تعد قليلة نسبياً عند مقارنتها بدخل الفائدة وهذا نتيجةً لارتفاع نسب الرفع المالي لدى المصارف العراقية بشكل عام.

13- دخل التداول الى اجمالي الدخل (Encourage)

ويهدف هذا المؤشر الى تحديد حصة المصارف من انشطة السوق المالي، بما في ذلك تداول العملة، وهو ما يساعد في تقييم مدى استمرارية الربحية للمصارف، ويتم قياسه عن طريق قسمة الدخل المتأتي من الأدوات المالية[1] على الدخل الإجمالي للمصرف.

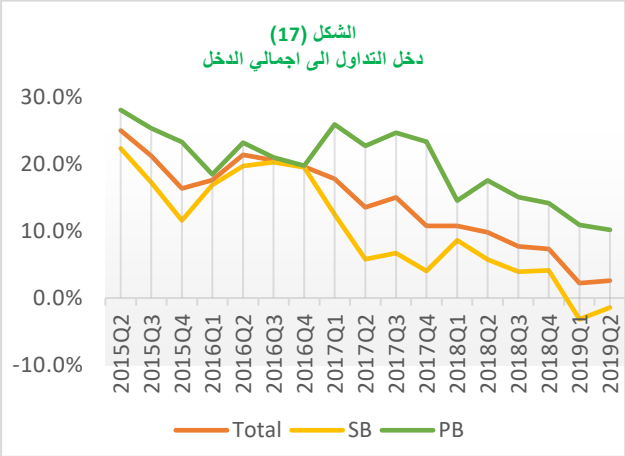

نلاحظ من الشكل (17)، بان المصارف الخاصة تعتمد على دخل التداول في توليد الدخل بنسب تتراوح بين (28%) في 2015Q2 و(10.2%) في 2019Q2، بينما تعتمد المصارف الحكومية بشكل أقل على دخل التداول إذ تتراوح بين (22.3%) في 2015Q2 و(-1.4%) في 2019Q2، ومن الشكل

[1] كما في كشف الدخل، فان الدخل المتأتي من الأدوات المالية هو الدخل الذي يحصل عليه المصرف من المعاملات بالعملات الأجنبية والأدوات المالية الأخرى إضافة الى الدخل من الشركات المساهم فيها غير المدمجة،

نلاحظ ان اتجاه المؤشر يميل الى الانخفاض بمرور الوقت مما يعني انخفاض اعتماد المصارف العراقية على التداول وقد يرجع ذلك نتيجة الانخفاض الحاصل في الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر صرف السوق مما خفض من دخل التداول لدى المصارف.

14- المصاريف بخلاف الفائدة الى اجمالي الدخل (Core)

ويقيس هذا المؤشر نسبة حجم المصاريف الادارية الى اجمالي الدخل وهو يعبر عن كفاءة ادارة المصرف في استخدام موارده، بالتالي فان ارتفاع نسبة المؤشر يؤثر على ربحية المصارف وبالنتيجة التأثير على استمراريتها.

ويلاحظ من الشكل (18)، بان المصارف الخاصة لديها مصاريف عالية جداً بالمقارنة مع دخلها المتحقق وهذه النفقات في اتجاه تصاعدي خلال المدة 2015Q2 – 2019Q2 فبدأت بنسبة (37%) في 2015Q2 ووصلت الى (109%) في 2018Q4، وهي نسبة مرتفعة جداً وغير مقبولة في تقييم السلامة المالية مما يشير الى عدم كفاءة ادارة المصارف الخاصة في سياساتها الإنفاقية، وفي عام 2019 انخفض المؤشر الى (70% - 71%) في الفصل الاول والثاني على التوالي، اما بالنسبة للمصارف الحكومية فان نفقاتها الادارية لم تتجاوز نسبة الـ (40%)، عدا سنة 2016 إذ ارتفعت النسبة الى ما يقارب الـ (46%)، وهو ما يشير الى وجود سياسة مقبولة في ادارة النفقات بالنسبة للمصارف الحكومية.

الشكل (18)
المصاريف بخلاف الفوائد الى اجمالي الدخل

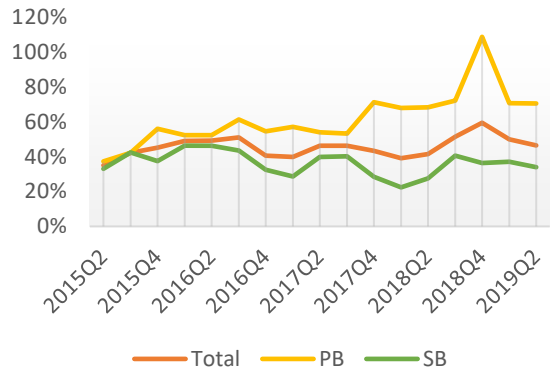

15- نفقات العاملين الى المصروفات بخلاف الفوائد (Encourage)

ويقيس هذا المؤشر مستوى تكاليف العاملين من مجموع التكاليف الادارية، ويمكن اعتباره كمؤشر تكميلي للمؤشر السابق، إذ ان معرفة نفقات العاملين – الرواتب – يحدد نوعية سياسة الانفاق المتبعة بالنسبة للمصرف.

ويلاحظ من الشكل (19)، بان رواتب العاملين في المصارف الخاصة لم تتجاوز نسبة (40%) بعد 2015Q4 لغاية الآن من اجمالي النفقات الادارية مما يشير الى ان النفقات المرتفعة للمصارف الخاصة – كما رأينا في المؤشر السابق – تتحكم بها عوامل اخرى غير الرواتب، وعلى العكس من المصارف الحكومية التي تبلغ فيها نفقات العاملين الى المصروفات بخلاف الفوائد حوالي (70%) كمتوسط خلال المدة 2015Q2 – 2019Q2.

الشكل (19)
نفقات العاملين الى المصروفات بخلاف الفوائد

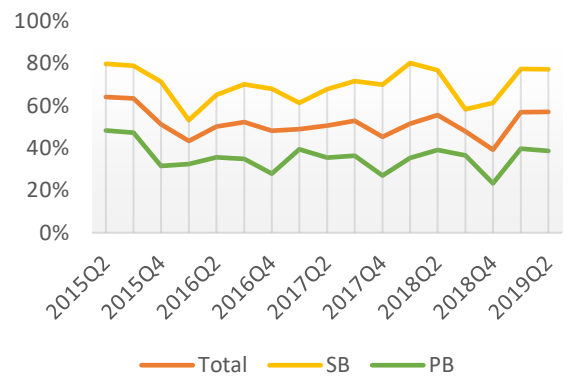

ومن مؤشرات الربحية والايرادات السابقة يمكن ان نستخلص ما يلي:

- نلاحظ من الجدول (4)، بأن ROA و ROE في المصارف الحكومية تبلغ في المتوسط (0.8) و(12.2%) على التوالي خلال المدة 2015Q2 – 2019Q2 و(0.9) و(12.6%) على التوالي كمتوسط خلال السنة الاخيرة، وهو ما يشير الى استقرار العائد على الاصول والعائد على راس المال في المصارف الحكومية، وهو على العكس مما يحصل في المصارف الخاصة التي تمتاز العوائد فيها بعدم الاستقرار والانخفاض المستمر والسريع، إذ ان المتوسط خلال المدة 2015Q2 – 2019Q2 تبلغ (1.1%) و(2.5%) لكل من ROA و ROE على التوالي بينما في اخر السنة فان المتوسط انخفض الى (0.03%) و(0.1)، وهو ما يشير الى التدهور السريع في ربحية المصارف الخاصة خلال اربع سنوات فقط، **وهو ما يمكن اعتباره كمؤشر تحذيري لحدوث ازمة مصرفية.**

جدول (5)

نسب ROA و ROE في المصارف الحكومية والخاصة

	SB	PB
2019Q2 ROA	%0.9	%0.4
Average ROA 2015-19Q2	%0.8	%1.1
Average ROA last year	0.9%	%0.03
2019Q2 ROE	13.4	0.9
Average ROE 2015-19Q2	%12.2	%2.5
Average ROE last year	%12.6	%0.1

- جزء كبير من الأرباح التي تولدها المصارف الحكومية تتأتى من الفوائد، وهي ترتفع باستمرار الوقت، بينما المصارف الخاصة تستقر فيها ارباح الفوائد نسبياً، وبالنسبة لأرباح انشطة السوق فإنها تأخذ حصة أكبر في ارباح المصارف الخاصة من المصارف الحكومية، لذا فان الانخفاض العام في ارباح انشطة السوق أثر على المصارف الخاصة بشكل اكبر من التأثير على المصارف الحكومية، وهو سبب من اسباب الانخفاض المستمر في كلٍ من ROA و ROE بالنسبة للمصارف الخاصة.
- تشكل المصاريف الادارية للمصارف الحكومية ما لا يزيد عن (40%) من اجمالي دخولها وتشكل فيها فقرة الرواتب ما متوسطه (70%) من اجمالي المصاريف، بينما المصاريف الادارية في المصارف الخاصة مرتفعة بشكل كبير ومستمر بالنسبة لمعدل ارباحها وهو ما يعد سبب رئيسي من اسباب الانخفاض في ROA و ROE، وان ما متوسطه (40%) فقط هي رواتب العاملين.
- مما سبق، فان على المصارف الخاصة ان تعمل بشكل جاد ومستمر على تنويع دخلها بشكل أكبر، وفي الوقت نفسه التقليل من نفقاتها الادارية وخصوصاً ان هناك نسبة كبيرة من المصاريف لا تختص بفقرة الرواتب.

د- مؤشرات السيولة

تعني السيولة قدرة المصارف على تلبية او الوفاء بالالتزامات بشكل فوري وذلك من خلال تحويل اي أصل من الاصول الى نقد سائل بسرعة وبدون خسائر، بالتالي فان احتياجات المصارف للسيولة يجب ان تكون مقاسة بصورة ديناميكية ومن مؤشرات الـ FSI التي تقيس السيولة:

16- الاصول السائلة[1] الى اجمالي الاصول (Core)

ويقاس من خلال استخدام الاصول السائلة الاساسية كبسط - ويمكن استخدام المقياس الاوسع للأصول السائلة في البسط - واستخدام اجمالي الاصول في المقام، ويقدم هذا المؤشر دلالة على السيولة المتاحة لتلبية المطالبات النقدية غير المتوقعة.

ويلاحظ من خلال الشكل (20)، بان نسبة الاصول السائلة الى اجمالي الاصول في المصارف الخاصة تبدأ من (41.3%) في 2015Q2 الى (54.3%) في 2019Q1، وفي الفصل الثاني انخفضت النسبة الى (51.6%)، بينما المؤشر في المصارف الحكومية يعد اقل نسبيا إذ بدأ المؤشر بالانخفاض من (36%) في 2015Q2 الى (27.7%) في 2017Q3 ثم اخذ المؤشر بالارتفاع الى ان وصل لـ (47%) في 2019Q2[2]، بالتالي فان المصارف العراقية تمتلك سيولة كافية في مواجهة الصدمات المفاجئة، مع العلم بأن المصارف الخاصة تمتلك سيولة أكبر من المصارف الحكومية.

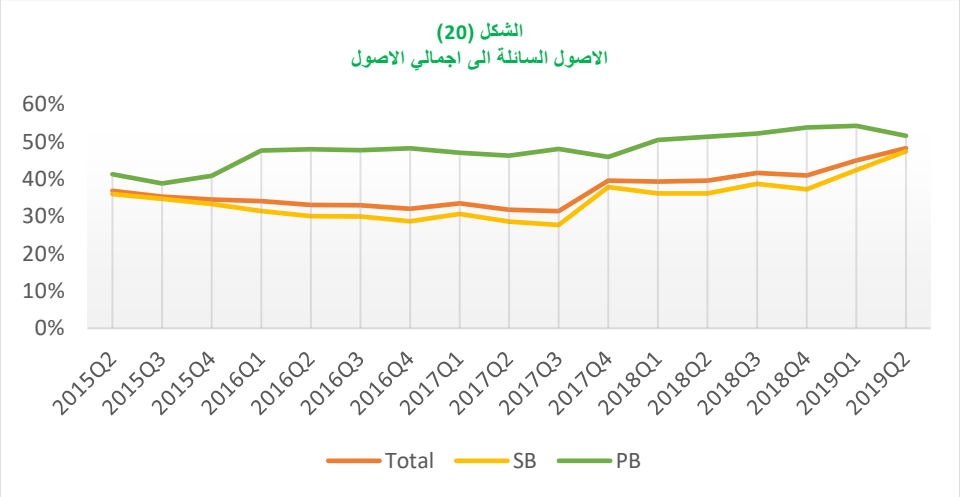

17- الاصول السائلة الى الخصوم قصيرة الاجل (Core)

ويهدف المؤشر الى توضيح التباين بين الاصول والخصوم من حيث السيولة، وهو ما يقدم دلالة على مدى قدرة المصارف في مواجهة السحوبات قصيرة الاجل من دون مواجهة مشاكل في السيولة، ويقاس من خلال استخدام المقياس الاساس للأصول السائلة، واحيانا يستخدم المقياس الاوسع للأصول السائلة، في البسط بينما تستخدم الخصوم قصيرة الاجل - سنة أو أقل - في المقام.

ويلاحظ من الشكل (21)، بان المصارف الخاصة تمتلك سيولة كبيرة في مواجهة السحوبات المفاجئة للخصوم قصيرة الاجل، اذ بلغت (75.9%) في 2015Q2 واستمر المؤشر بالارتفاع الى

---

[1] وهي تلك الاصول المتاحة بسهولة للمصرف للوفاء بطلب ما على النقد، ولكي يصنف أصل ما بانه سائل فيجب ان يحمل درجة معقولة من التأكد من امكانية تحويله الى مبلغ نقدي بسرعة وبدون خسارة كبيرة في ظل الاوضاع العادية، وتتضمن الاصول السائلة (1) العملة (2) الودائع والاصول المالية الاخرى المتاحة عند الطلب او في غضون ثلاثة أشهر او اقل (المقياس الاساس للأصول السائلة) (3) الاوراق المالية المتداولة في الاسواق السائلة (المقياس الاوسع للأصول السائلة).

[2] يعود هذا الارتفاع نتيجة الانخفاض الكبير الحاصل في فقرة الاصول الاخرى في الميزانية العمومية والذي أدى الى انخفاض اجمالي الاصول (المقام).

ان وصل لأكثر من (100%) بعد 2017-Q3، وعلى الرغم من الاتجاه المتزايد لكلٍ من الاصول السائلة (البسط) والخصوم قصيرة الاجل (المقام)، إلا ان معدل نمو البسط اعلى من معدل نمو المقام، وان كان المؤشر يدل على قوة المصارف الخاصة كونها تمتلك سيولة كبيرة إلا ان ارتفاع المؤشر قد يشير الى ضعف جانب الاقراض لدى المصارف، وهو ما يتوافق مع مؤشرات السلامة المالية السابقة.

بينما تمتلك المصارف الحكومية اصول سائلة تغطي (51.9%) من الخصوم قصيرة الاجل في 2015Q2 واستمرت النسبة بالانخفاض قليلاً الى ان وصلت (42%) في 2018Q4، لكنها في النصف الاول من عام 2019 ارتفعت لتصل الى (55.4%)، وهذه النسب تعد مقبولة بالنسبة للمصارف الحكومية في مواجهة الصدمات.

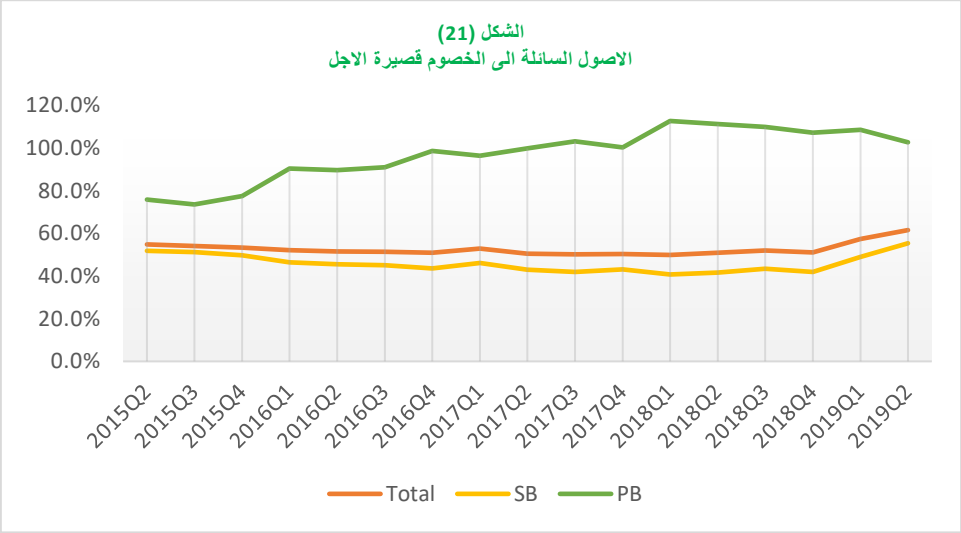

18- ودائع العملاء الى اجمالي القروض (Encourage)

ويعد هذا المؤشر مقياساً للسيولة، حيث يقارن قاعدة الودائع المستقرة الى اجمالي القروض – عدا القروض بين المصارف – وعندما تكون الودائع المستقرة منخفضة مقارنةً بالقروض يكون هناك اعتماد اكبر على الاموال الأكثر تقلباً لتغطية الاصول غير السائلة في محافظ المصارف، بالتالي فان الضغوط او الصدمات المستقبلية سيزيد من خطر نقص السيولة مقارنةً بما لو كانت هناك قاعدة ودائع مستقرة تقوم أساساً بتمويل القروض.

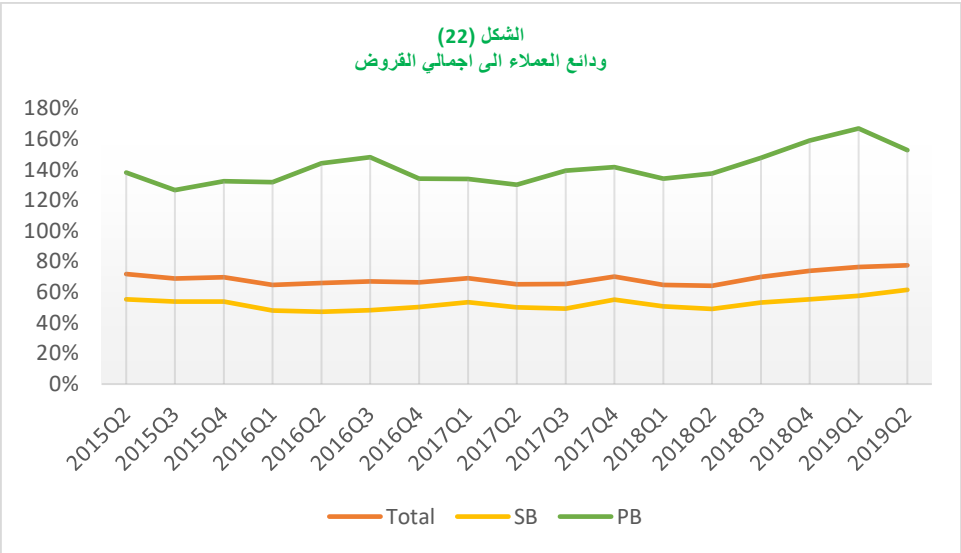

ويلاحظ من الشكل (22)، بان المصارف الخاصة تمتلك ودائع أعلى من القروض الممنوحة بنسب كبيرة فهي بين (126.6% - 166.9%) خلال مدة جمع البيانات، وهي نسب مرتفعة جداً وذات مؤشر سلبي لأنه يأتي نتيجة انخفاض اجمالي القروض – المقام – اضافة الى الانخفاض الحاصل في الودائع، بينما في المصارف الحكومية فان المؤشر هو أقل نسبياً إذ يتراوح بين (47.2% - 61.5%) خلال مدة جمع البيانات، وذلك نتيجة ارتفاع اجمالي القروض بالمقارنة مع المصارف الخاصة.

ويجب ان نشير هنا الى ان فرق الودائع المستقرة بين المصارف الحكومية والخاصة ليس كبيراً – كما في الشكل (23) – بالمقارنة مع اجمالي القروض بين المصارف الحكومية والخاصة[1] وذلك نتيجة عدم تضمين الودائع الحكومية في احتساب ودائع العملاء للمصارف الحكومية إلا ان اجمالي القروض في المصارف الحكومية يتضمن القروض الحكومية والتي تشكل الجزء الأكبر، مما يعطي صورة متحيزة عن السيولة لدى المصارف الحكومية، لذا من المفترض ان يتم احتساب المؤشر بدون قروض القطاع الحكومي لتوفير الصورة الحقيقية.

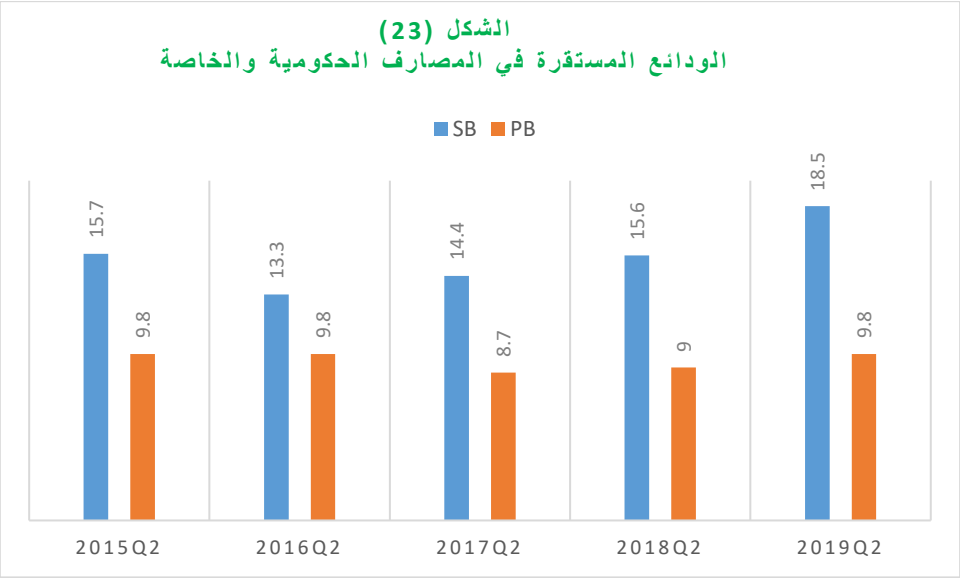

هـ - مؤشرات الحساسية لمخاطر السوق

19- المركز الصافي المفتوح بالعملات الاجنبية الى رأس المال (Core)

يشير هذا المؤشر الى حساسية مخاطر السوق اتجاه اسعار الصرف، ويهدف إلى قياس تعرض متداولي الودائع لمخاطر سعر الصرف مقارنة برأس المال، ويقيس المؤشر تباين - عدم تطابق - مراكز الأصول والخصوم بالعملات الأجنبية وذلك لتقييم الضعف المحتمل لمركز راس المال لقطاع المصارف الى تحركات سعر الصرف، ويجب حساب صافي المراكز المفتوحة في العملات الأجنبية بناءً على توصية لجنة بازل للإشراف المصرفي، فرأس المال يجب أن يكون إجمالي رأس المال التنظيمي لأن صافي المراكز المفتوحة في العملات الأجنبية هو مفهوم إشرافي، ويجب الإشارة انه حتى إذا لم يكن للقطاع ككل وضع مكشوف في المركز الصافي المفتوح ، فقد لا يكون هذا صحيحًا بالنسبة للمصارف الفردية أو لمجموعة من المصارف.

[1] كما في الشكل (9)، المقارنة بين القروض الحكومية والخاصة

ونلاحظ من الشكل (24)، بان المصارف الخاصة لديها قدرة على تحمل صدمات سعر الصرف التي قد تتعرض لها الميزانية العمومية، إذ ان نسبة المؤشر لم تتعدى (20%) خلال المدة (2015Q2 – 2019Q2)، مما يشير الى قوة المصارف الخاصة في هذا المؤشر.

وبالنسبة للمصارف الحكومية فان المركز الصافي المفتوح خلال نفس المدة انتقل من السالب الى الموجب، وذلك لان الأصول المقيمة بالعملة الأجنبية تنمو بمعدل اعلى من معدلات نمو الخصوم المقيمة بالعملة الأجنبية، فالمؤشر قبل 2018Q1 كانت الخصوم أعلى من الأصول وبمعدلات تتراوح بين (-76.2%) في 2015Q3 و(-21.4%) في 2017Q4، وبعد 2018Q1 فان المؤشر تراوحت قيمته بين (25.1%) في 2018Q2 و(52.7%) في 2019Q2 وهي معدلات مرتفعة جداً خلال فترة قصيرة - سنة واحدة – مما يشير الى تعرض المصارف الحكومية بشكل أكبر نسبياً للتدهور في أسعار الصرف، ولكن مع افتراض بقاء سعر الصرف عند مستوياته الحالية، خصوصا مع سياسة تثبيت سعر الصرف التي يتبعها البنك المركزي العراقي، فان مخاطر التعرض قد تكون من المتنبأ بها في المستقبل القريب.

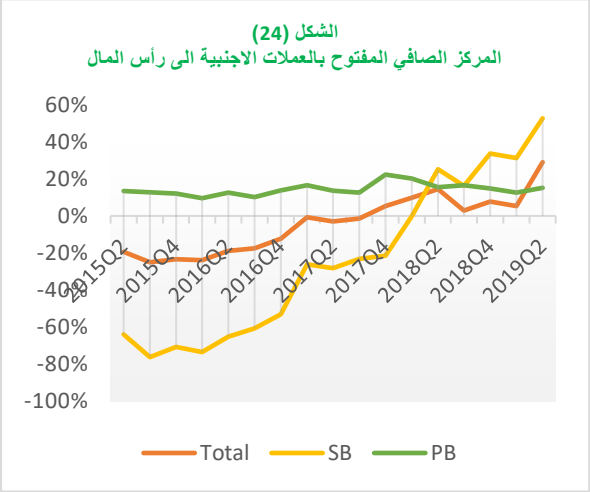

20- المركز الصافي المفتوح في حصص الملكية الى رأس المال (Encourage)

ويهدف المؤشر الى بيان حجم انكشاف المصارف لمخاطر حصص الملكية مقارنة برأس المال، حتى إذا لم يكن للقطاع ككل وضع مكشوف في حقوق الملكية، فقد لا يكون هذا صحيحًا بالنسبة للمتداولين بالودائع الفردية أو مجموعات من متداولي الودائع، وتعني مخاطر التعرض لحصص الملكية بانها المخاطر التي تؤثر فيها التغيرات في أسعار حصص الملكية على قيمة محفظة المصرف، وبالتالي التأثير على مركز رأس المال، الذي يحتوي على مكون محدد ومكون عام، اما المكون المحدد فهو مرتبط بحركات أسعار الأسهم بشكل فردي، اما المكون العام فهو يتعلق بتحركات سوق الأوراق المالية ككل، وبما ان الـ FSI يأخذ بيانات المركز الصافي، فإن التركيز ينصب على مخاطر السوق العامة.

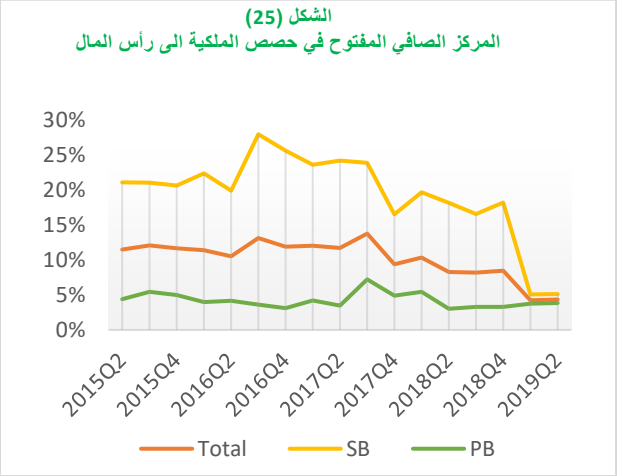

ويلاحظ من الشكل (25)، بان المصارف الخاصة لديها نسب منخفضة من التعرض لمخاطر سعر الصرف مقارنة برأس المال وهي مستقرة حول (4%)، بينما المؤشر في المصارف الحكومية يتقلب بشكل كبير خلال المدة 2015Q2 – 2019Q2، وفي بداية عام 2019 انخفض بشكل ملحوظ نتيجة الانخفاض الحاصل في استثمارات المصارف الحكومية في الخارج من (1.12) ترليون دينار في 2018Q4 الى (0.2) ترليون دينار في 2019Q1.

سادساً: المصادر

1- **A. Michael Andrews**, Experience With Financial Soundness Indicators--A Practitioners' Perspective, Research Gate, 2017.
2- **Alin Marius ANDRIES**, A COMPARATIVE ANALYSIS OF PERFORMANCE AND SOUNDNESS INDICATORS OF THE MAIN ROMANIAN BANKS, StiinŃe Economice, Tomul LVI, 2009.
3- **Armida San Jose & Krueger & Khay**, The IMF's work on financial soundness indicators, BIS, IFC Bulletin, NO. 28, 2007.
4- **Asian Development Bank**, Financial Soundness Indicators for Financial Sector Stability: A Tale of Three Asian Countries, 2015.
5- **Asian Development Bank**, Financial Soundness Indicators for Financial Sector Stability in BANGLADESH, 2015.
6- **Baba N. Yaaba & Idris Adamu**, Financial Soundness Indicators: The Case of Nigeria, Academia Web.
7- **IMF**, Financial Programming and Policies, 2013.
8- **IMF**, Financial Soundness Indicators: Compilation Guide, 2006.
9- **IMF**, Financial Soundness Indicators: Compilation Guide: Prepublication, 2019.
10- **Kevin J. Daly & Selim Akhter**, Indicators Of Financial Soundness Can They Forewarn Us Of Impending Crisis?, International Review of Business Research Papers, Vol.5, N0. 2, 2009.
11- **Rita Babihuga**, Macroeconomic and Financial Soundness Indicators: An Empirical Investigation, IMF, WP/07/115, 2007.
12- **V. Sundararajan**, et al , Financial soundness indicators: analytical aspects and country practices", IMF, 2002.

ملحق (1)

المنهجية المحاسبية المستخدمة في احتساب مؤشرات السلامة المالية

Income and Expense Statement	Balance Sheet	Memorandum items
1. Interest income (i) Gross interest income (ii)Less provisions for accrued interest on nonperforming assets	14. Total assets (= 15 + 16 = 31)	**Supervisory data**
	15. Nonfinancial assets	32. Tier 1 Capital
	16. Financial assets (= 17 to 22)	33. Tier 2 Capital
2. Interest expense	17. Currency and deposits	34. Tier 3 Capital
3. Net interest income (= 1 - 2)	18.Loans (after specific provisions) (i) Gross loans (i.i) Interbank loans (i.ii) Non-interbank loans (ii) Specific provisions	35. Supervisory deductions
4. Noninterest income (i) Fees and commissions receivable (ii) Gains or losses on financial instruments (iii) Prorated earnings (iv) Other income		36. Total regulatory capital (= 32 + 33 + 34 - 35)
		37. Risk-weighted assets
		38. Value of large exposures
		Series for further analysis of the balance sheet
	19. Debt securities	39. Liquid assets (core)
5. Gross income (= 3 + 4)	20. Shares and other equity	40. Liquid assets (broad measure)
6. Noninterest expenses (i) Personnel costs (ii) Other expenses	21. Financial derivatives	41. Short-term liabilities
	22. Other assets	42. Nonperforming loans
	23. Liabilities (= 28 + 29)	43. Residential real estate loans
7. Provisions (net) (i) Loan loss provisions (ii) Other financial asset provisions	24. Currency and deposits (i) Customer deposits (ii) Interbank deposits (iii) Other currency and deposits	44. Commercial real estate loans
		46. Foreign currency loans
		47. Foreign currency liabilities
8. Net income (before extraordinary items and taxes) (= 5 - (6 + 7))		48. Net open position in equities
9. Extraordinary items	25. Loans	49. Net open position in foreign currency for on-balance-sheet items
10. Income tax	26. Debt securities	**Balance sheet-related series**
11. Net income after extraordinary items and taxes (= 8 - (9 +10))	27. Other liabilities	50. Total net open position in foreign currency
12. Dividends payable	28. Debt (= 24 + 25 + 26 + 27)	
13. Retained earnings (= 11 - 12)	29. Financial derivatives	
	30. Capital and reserves	
	of which: (i) Narrow capital and reserves	
	31. Balance sheet total (= 23 + 30 = 14)	

الملحق (2) : مؤشرات كفاية رأس المال للقطاع المصرفي العراقي

	رأس المال التنظيمي الى الأصول المرجحة بالمخاطر	رأس المال الأساسي التنظيمي الى الأصول المرجحة بالمخاطر	القروض المتعثرة بعد خصم المحصصات كنسبة من رأس المال	نسبة رأس المال الى الأصول
2015Q2	20.4%	16.1%	4.2%	8.5%
2015Q3	20.1%	15.9%	6.7%	8.7%
2015Q4	20.1%	15.6%	10.0%	8.8%
2016Q1	24.0%	19.3%	13.2%	9.4%
2016Q2	24.5%	19.8%	14.8%	9.6%
2016Q3	21.1%	17.2%	16.0%	9.9%
2016Q4	51.4%	41.6%	12.4%	10.5%
2017Q1	47.6%	40.2%	11.6%	11.6%
2017Q2	45.2%	37.0%	12.4%	11.2%
2017Q3	46.4%	38.0%	14.7%	11.3%
2017Q4	46.5%	37.9%	15.3%	14.2%
2018Q1	48.8%	41.4%	15.0%	15.8%
2018Q2	48.6%	41.7%	14.0%	15.6%
2018Q3	63.8%	55.0%	12.9%	15.4%
2018Q4	63.6%	55.8%	13.3%	15.3%
2019Q1	65.8%	57.9%	12.7%	15.7%
2019Q2	62.6%	51.5%	10.8%	13.7%

- دائرة الإحصاء والأبحاث/ قسم الإحصاءات النقدية والمالية

الملحق (3): التوزيع القطاعي للقروض في القطاع المصرفي العراقي

	2015	2016	2017	2018Q2	2019Q2
التوزيع القطاعي للقروض					
المقيمين	99.9%	99.9%	99.9%	99.9%	99.8%
التوزيع القطاعي للقروض: جهات تلقي الودائع	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
التوزيع القطاعي للقروض: البنك المركزي	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%
التوزيع القطاعي للقروض: الشركات المالية الأخرى	2.9%	2.5%	2.5%	2.4%	2.1%
التوزيع القطاعي للقروض: الحكومة المركزية	50.3%	48.4%	46.1%	46.3%	46.2%
التوزيع القطاعي للقروض: الشركات غير المالية	10.3%	12.2%	14.2%	15.7%	16.4%
التوزيع القطاعي للقروض: القطاعات الاخرى	36.1%	36.8%	37%	35.5%	35.2%
غير المقيمين	0.7%	0.1%	0.1%	0.6%	0.2%

- دائرة الإحصاء والأبحاث/ قسم الإحصاءات النقدية والمالية

الملحق (4): مؤشرات جودة الأصول للقطاع المصرفي العراقي

	القروض المتعثرة كنسبة الى اجمالي القروض	المخصصات الى اجمالي القروض المتعثرة	القروض المقومة بالعملة الأجنبية الى اجمالي القروض	الخصوم المقومة بالعملة الأجنبية الى اجمالي الخصوم
2015Q2	6.0%	70.8%	21.1%	26.0%
2015Q3	7.5%	62.8%	21.5%	24.5%
2015Q4	9.0%	52.7%	21.3%	22.7%
2016Q1	11.7%	52.0%	21.3%	21.6%
2016Q2	11.9%	46.7%	21.7%	20.9%
2016Q3	12.7%	43.8%	22.0%	20.3%
2016Q4	12.7%	53.5%	21.9%	19.5%
2017Q1	13.2%	55.6%	24.6%	18.6%
2017Q2	13.6%	55.7%	21.9%	19.2%
2017Q3	14.4%	50.2%	22.3%	18.3%
2017Q4	14.8%	47.6%	22.2%	22.8%
2018Q1	15.2%	50.4%	19.7%	22.0%
2018Q2	15.7%	54.6%	21.7%	24.1%
2018Q3	17.0%	56.5%	16.8%	25.0%
2018Q4	17.5%	57.3%	16.9%	24.1%
2019Q1	18.2%	58.9%	16.9%	25.2%
2019Q2	16.7%	64.1%	22.2%	25.2%

- دائرة الإحصاء والأبحاث/ قسم الإحصاءات النقدية والمالية

الملحق (5): مؤشرات الإيرادات والربحية للقطاع المصرفي العراقي

	العائد على الأصول	العائد على رأس المال	نسبة هامش الفائدة الى اجمالي الدخل	المصروفات بخلاف الفائدة الى اجمالي الدخل	دخل التداول الى اجمالي الدخل	مصروفات العاملين الى المصروفات بخلاف الفائدة
2015Q2	0.9%	8.5%	40.4%	35.1%	25.0%	64.1%
2015Q3	0.8%	6.9%	42.0%	42.3%	21.2%	63.4%
2015Q4	0.7%	6.6%	44.9%	45.1%	16.3%	51.2%
2016Q1	0.7%	6.0%	47.8%	49.0%	17.5%	43.4%
2016Q2	0.6%	5.0%	38.9%	49.1%	21.3%	50.1%
2016Q3	0.6%	4.8%	43.4%	51.1%	20.5%	52.2%
2016Q4	0.9%	7.3%	48.0%	40.6%	19.6%	48.2%
2017Q1	1.0%	8.0%	35.1%	39.9%	17.8%	48.9%
2017Q2	0.8%	6.0%	42.5%	46.3%	13.5%	50.5%
2017Q3	0.8%	6.0%	42.1%	46.2%	15.0%	52.8%
2017Q4	1.1%	7.8%	56.1%	43.4%	10.8%	45.3%
2018Q1	1.2%	6.7%	52.8%	39.1%	10.8%	51.5%
2018Q2	1.0%	6.0%	51.2%	41.5%	9.8%	55.5%
2018Q3	0.8%	4.9%	53.5%	51.3%	7.7%	47.8%
2018Q4	0.6%	3.7%	57.0%	59.4%	7.3%	39.2%
2019Q1	0.6%	3.6%	54.6%	50.0%	2.2%	56.9%
2019Q2	0.8%	5.1%	59.1%	46.5%	2.6%	57.1%

- دائرة الإحصاء والأبحاث/ قسم الإحصاءات النقدية والمالية

الملحق (6): مؤشرات السيولة للقطاع المصرفي في العراق

	الأصول السائلة الى اجمالي الأصول	الأصول السائلة الى الخصوم قصيرة الاجل	ودائع العملاء الى اجمالي القروض (بخلاف ما بين البنوك)
2015Q2	36.8%	54.9%	71.8%
2015Q3	35.4%	54.1%	68.9%
2015Q4	34.5%	53.3%	69.6%
2016Q1	34.1%	52.2%	64.6%
2016Q2	33.0%	51.6%	66.0%
2016Q3	33.0%	51.4%	67.1%
2016Q4	32.0%	51.0%	66.4%
2017Q1	33.5%	52.9%	69.1%
2017Q2	31.8%	50.4%	65.2%
2017Q3	31.4%	50.2%	65.4%
2017Q4	39.6%	50.4%	70.2%
2018Q1	39.4%	49.9%	64.7%
2018Q2	39.6%	51.0%	64.2%
2018Q3	41.7%	52.1%	70.0%
2018Q4	41.0%	51.1%	74.0%
2019Q1	45.0%	57.4%	76.4%
2019Q2	48.3%	61.6%	77.5%

- دائرة الإحصاء والأبحاث/ قسم الإحصاءات النقدية والمالية

الملحق (7): مؤشرات حساسية القطاع المصرفي لمخاطر السوق

	المركز المفتوح الصافي في حصص الملكية الى رأس المال	المركز الصافي المفتوح بالعملات الأجنبية الى رأس المال
2015Q2	11.5%	-19.4%
2015Q3	12.1%	-25.0%
2015Q4	11.7%	-23.4%
2016Q1	11.4%	-23.9%
2016Q2	10.5%	-18.8%
2016Q3	13.1%	-17.5%
2016Q4	11.9%	-12.4%
2017Q1	12.0%	-0.7%
2017Q2	11.7%	-2.9%
2017Q3	13.8%	-1.5%
2017Q4	9.4%	5.4%
2018Q1	10.3%	9.9%
2018Q2	8.3%	14.6%
2018Q3	8.2%	3.0%
2018Q4	8.5%	7.7%
2019Q1	4.2%	5.4%
2019Q2	4.3%	29.0%

- دائرة الإحصاء والأبحاث/ قسم الإحصاءات النقدية والمالية